مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٠٦**

الثلاثاء، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

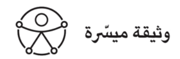
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

2001493 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ذربيجان، والأردن، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، وبيرو، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والسودان، وقطر، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيجيريا، واليابان للمشاركة في هذه الجلسة.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية للمشاركة في الجلسة: السيدة روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، والسيدة اورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة عادلة راز، نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*) أقدم هذه الإحاطة إلى مجلس الأمن اليوم في خضم توترات إقليمية متصاعدة، تهدد بزعزعة استقرار البيئة السياسية والأمنية المضطربة أصلاً. وقد كان الأمين العام واضحا في دعوة جميع القادة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وأكد على أن العالم لا يطيق نزاعا آخر.

إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس بمنأى عن التوترات في المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن آثار استمراره تتجاوز إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وما برحت الأمم المتحدة تؤكد بأننا لا يمكن أن نأمل في إحلال سلام مستدام في الشرق الأوسط دون اتخاذ إجراءات حازمة لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة.

وللأسف، ليس من المستغرب أن تبين دراسة استقصائية لجيل الألفية، أجرتها مؤخرا لجنة الصليب الأحمر الدولية، أن ما يقرب من ثلثي جيل الألفية الإسرائيلي – ٦٥ في المائة – يرون أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لن ينتهي أبدا، مما يجعلهم الأقل تفاؤلاً ضمن الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في البلدان المتضررة من الحرب. وكان الفلسطينيون متشائمين أيضا، وإن كان بدرجة أقل بقليل، حيث يعتقد ٥٢ في المائة منهم أن النزاع لن ينتهي أبدا. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية

المساعدة على بناء مستقبل مختلف لهؤلاء الشباب الإسرائيلي والفلسطيني، مستقبل يبشر بالأمل والمصالحة والتعايش السلمي بدلا من الاحتلال والنزاع الدائمين.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، واصلت الأمم المتحدة حوارها مع جميع الفصائل الفلسطينية للتأكيد على آفاق إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية طال انتظارها، وضرورة ذلك. وقد أكدت الأحزاب السياسية أنها ستضم عددا من المرشحات أكثر مما يتطلبه القانون. كما تتواصل المناقشات بشأن إمكانية تعديل قانون الانتخابات ورفع حصة المرشحات في القوائم من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة.

وعلى الرغم من الاتفاق السياسي الداخلي واسع النطاق وسلسلة الحلول التوفيقية التي توصلت إليها جميع الفصائل، لم يصدر الرئيس عباس حتى الآن المرسوم اللازم لتحديد موعد الانتخابات. وصرح في الشهر الماضي بأنه لن يحدد أي مواعيد حتى توافق إسرائيل على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية. وخطط تنظيم التصويت في طريقها إلى التلاشي الآن. ولا يزال الأمين العام والمنسق الخاص يأملان في أن يتم قريبا تحديد موعد الانتخابات وفقا للممارسة السابقة.

ومع وصول العملية السياسية إلى طريق مسدود، لا تزال التطورات السلبية تقوض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين. وقد شهدت بداية عام ٢٠٢٠ استمرار التوسع في النشاط الاستيطاني والتهديد بضم أجزاء من الضفة الغربية. وفي ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير، مضت السلطات الإسرائيلية قدما في تنفيذ خطط لبناء ٩٠٠ ١ وحدة سكنية في المستوطنات في المنطقة جيم، وتشمل الخطط إضفاء الطابع القانوني على البؤرة الاستيطانية بأثر رجعي بموجب القانون الإسرائيلي، وطرح خطط في موقعين آخرين تم إضفاء الطابع القانوني عليهما في عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، أُعلن عن مناقصات لبناء نحو ٢٠٠ ٢ وحدة سكنية في المنطقة جيم والقدس الشرقية.

وفي ٥ كانون الثاني/يناير، عقدت لجنة مشتركة بين الوزارات مكلفة بمناقشة خطط ضم غور الأردن اجتماعها الأول. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أعلن مكتب وزير الدفاع عن تعيين مدير لفرقة عمل جديدة لمعالجة ما يسمى ”البناء الفلسطيني غير القانوني“ في المنطقة جيم من الضفة الغربية. وفي شهر كانون الثاني/يناير أيضا، قدمت لجنة التخطيط في محافظة القدس مشروع بناء مجمع جديد سيضم ١٥٠ وحدة سكنية في حي بيت حنينا في القدس الشرقية، على أرض يشترك في ملكيتها إسرائيليون وفلسطينيون. ومن المتوقع أن يتم تقسيم حقوق البناء بين مالكي الأرض الإسرائيليين والفلسطينيين، على الرغم من أن المالكين الفلسطينيين قدموا سابقا اعتراضات على هذه الخطة.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، وعقب صدور حكم من محكمة العدل العليا الإسرائيلية، هدمت السلطات الإسرائيلية منزلين في بؤرة كومي أوري الاستيطانية، في المنطقة باء من الضفة الغربية. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير أيضا، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية المضي قُدما في الإعلان عن سبع محميات طبيعية جديدة في المنطقة جيم وتوسيع ١٢ محمية قائمة. وستكون هذه الإعلانات، في حال تنفيذها، الأولى من نوعها منذ بدء عملية أوسلو.

وأكرر التأكيد على أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تشكل عقبة أمام تحقيق السلام. وإذا ما تم تنفيذ ضم أجزاء من المنطقة جيم أو كلها، فإن ذلك سيوجه ضربة مدمرة لإمكانية إحياء المفاوضات وتعزيز السلام الإقليمي وجوهر الحل القائم على وجود دولتين.

وفي غضون ذلك، استمرت أعمال العنف المتفرقة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس وغزة، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأصيب ٢٢٠ فلسطينيا، بينهم ٨٠ طفلا، في حوادث مختلفة، بما في ذلك أثناء اشتباكات واحتجاجات وعمليات تفتيش واعتقال وأعمال عنف متصلة بالمستوطنين. وأصيب ٥٠

منهم جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب ستة إسرائيليين، بينهم طفل واحد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتشكل التطورات في حي العيسوية في القدس الشرقية مصدر قلق كبير ومتزايد. ولا تزال المنطقة محور اشتباكات مستمرة واعتقالات عديدة، بما في ذلك اعتقالات القصّر. وتواصل الأمم المتحدة رصد الحالة عن كثب.

وفي حين أن الحالة تظل هشة للغاية، حدث انخفاض ملحوظ ومرحب به في العنف في غزة وحولها، حيث لا تزال التفاهمات التي توسطت فيها الأمم المتحدة ومصر تحظى بتأييد واسع النطاق. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أعلن منظمو الاحتجاجات الجارية على طول السياج المحيط بغزة أن المظاهرات الأسبوعية ستؤجل حتى نهاية آذار/مارس. وعقب الإعلان، ساد هدوء نسبي على طول السياج.

وظلت المظاهرات المحدودة التي جرت قبل الإعلان سلمية نسبياً، على الرغم من أن بعض المتظاهرين شاركوا في أنشطة عنيفة، بما في ذلك الاقتراب من السياج وإلقاء قنابل المولوتوف والأجهزة المتفجرة باتجاه القوات الإسرائيلية. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام وسائل فض الشغب والذخيرة الحية مما أسفر عن إصابة أكثر من ٣٠٠ شخص، منهم نساء وأطفال. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن عدد الإصابات المسجلة خلال احتجاجات غزة في الفترة المشمولة بالتقرير كان الأدنى منذ بدء الاحتجاجات في آذار/مارس ٢٠١٨. وتوفي فلسطيني متأثراً بجروح أصيب بها خلال مظاهرة في مايو/أيار ٢٠١٨.

بيد أنه مما يثير القلق والأسف أن حوادث إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من غزة باتجاه إسرائيل تجددت في الأيام القليلة الماضية. وتشكل هذه الأعمال خطرا على السكان المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المقاتلون الفلسطينيون نحو ٢٠ قذيفة من قطاع غزة على المجتمعات المحلية الإسرائيلية، وهو انخفاض كبير مقارنة بالأشهر السابقة. ولم تصل الصواريخ إلى أهدافها وسقطت في مناطق مفتوحة أو تم اعتراضها ولم تتسبب في أي أضرار أو إصابات. وردا على هذه الهجمات الصاروخية، شن جيش الدفاع الإسرائيلي عدة غارات على ما قالت إنه أهداف تابعة لحركة حماس في غزة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. وسيقدم الأمين العام المساعد مولر مزيدا من التفاصيل عن الحالة الإنسانية في الأرض المحتلة.

وعلى الرغم من الجهود الجارية، لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية في غزة صعبة للغاية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم في تنفيذ مجموعة التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة في غزة، التي أقرتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لجنةُ الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجتمع الدولي الذين يساهمون في تنفيذ خطة لجنة الاتصال المخصصة وأدعو الجميع إلى زيادة دعمهم لبرامج الأمم المتحدة في الميدان.

وبنهاية عام ٢٠١٩، أوجدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ٠٠٠ ٣٧ وظيفة مؤقتة. وتستهدف برامج ”النقد لقاء العمل“ النساء والشباب على وجه التحديد، حيث أنهم ممثلون تمثيلا ناقصا في القوى العاملة ويحتاجون إلى مساعدة متخصصة للحصول على فرص عمل. ومن المتوقع خلق عدة آلاف أخرى من الوظائف خلال هذا العام. ومن شأن زيادة التمويل أن تتيح لوكالات الأمم المتحدة القدرة على إحداث زيادة ملحوظة في فرص العمل هذه وتحسينها بدرجة كبيرة، فضلا عن تنفيذ برامج أخرى لدعم الاقتصاد ومعالجة البطالة في الأجل الطويل. كما استمر تدفق إمدادات الوقود الممولة من قطر لمحطة توليد الكهرباء في غزة، مما سمح بزيادة إمدادات الكهرباء في غزة وجعلها أكثر استقراراً.

وفي الوقت نفسه، فإن العديد من مشاريع لجنة الاتصال المخصصة لا تزال بلا تمويل أو تعاني من عجز في التمويل.

ولا تزال التدخلات الصحية البالغة الأهمية المحددة في مجموعة التدابير تعاني من عجز قدره ٤ ملايين دولار. ونشجع الجهات المانحة على مواصلة دعمها لتلك التدخلات الرامية إلى تخفيف معاناة السكان والمساعدة في تجنب تصعيد مميت آخر.

وعلى الرغم من التقدم الجدير بالترحيب في النهوض بتلك المشاريع، فالواقع هو أن الخطوات الإنسانية والاقتصادية وحدها لن تحل التحديات الهائلة التي تواجه غزة. إن مشاكل غزة هي في جوهرها مشاكل سياسية، تتطلب حلولاً سياسية. ويجب على القادة الفلسطينيين أن يتخذوا خطوات ملموسة لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، يجب على إسرائيل أن تسهم بقدر كبير في تحسين التنقل وعبور البضائع والأشخاص من غزة وإليها كخطوة نحو الرفع الكامل لتدابير الإغلاق، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وفي تطورات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بيانا أعلنت فيه أن التحقيق الأولي الذي أجرته المحكمة في الحالة في فلسطين خلص إلى أن جميع المعايير القانونية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي لفتح تحقيق قد استوفيت. وفي سياق القيام بذلك، أعربت المدعية العامة عن رأيها بأن جرائم حرب، من بين أشياء أخرى، قد ارتُكبت أو يجري ارتكابها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. كما أكدت موقفها القائل بأن اختصاص المحكمة ينطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتمشياً مع التشريع الذي أقره الكنيست في تموز/يوليه ٢٠١٨، قررت الحكومة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر وقف تحويل ٤٣ مليون دولار من إيرادات المقاصة التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحولها إليها على أقساط شهرية موزعة على مدى عام ٢٠٢٠. وحددت السلطات الإسرائيلية أن ذلك المبلغ يساوي ما دفعته السلطات الفلسطينية للجرحى الفلسطينيين في هجمات على الإسرائيليين ولأسر الذين قتلوا في تلك الهجمات. ويأتي هذا الخصم بالإضافة إلى مبلغ ١٣٩ مليون دولار سبق أن اقتطعته إسرائيل مقابل الرواتب التي دُفعت في عام ٢٠١٨ للسجناء المدانين أو المتهمين بارتكاب جرائم أمنية ضد إسرائيل. ويساورني القلق من أن يؤدي هذا التطور إلى عرقلة التقدم الهش الذي تحقق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، عندما توصلت إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق جزئي بشأن تحويل إيرادات المقاصاة. وأكرر دعوتي إلى الطرفين إلى العمل بطريقة بناءة لكفالة الامتثال لبروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في تلك العملية.

وفيما يتعلق بالمنطقة، استمرت الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة في لبنان منذ اختيار رئيس الوزراء المكلف حسان دياب في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. كما تستمر الاحتجاجات الشعبية على خلفية تدهور الوضع الاقتصادي. وتثير حوادث العنف التي وقعت في بيروت بين المتظاهرين وقوات الأمن في الأيام الأخيرة وحوادث الاستخدام غير المتناسب للقوة بالغ القلق، لا سيما وأن الاحتجاجات كانت سلمية لحد كبير حتى الآن. وفي أعقاب التوترات الأخيرة في المنطقة، شجع المنسق الخاص لشؤون لبنان ورئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقائد قواتها الأطراف على حماية لبنان من أي آثار غير مباشرة محتملة والحث على الهدوء. وظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، مستقرة.

وبينما ظلت الحالة في الجولان هادئة عموما في الأسابيع الماضية، أصدرت القوات المسلحة السورية في ١٤ كانون الثاني/يناير بيانا يفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي شن غارة جوية على أهداف تقع في سورية. وتواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مع الطرفين بغية منع تصعيد التوترات وذكّرتهما بالتزامهما باحترام اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤.

في الختام، أود أن أشدد على استمرار الحاجة الملحة إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. وفي ظل عدم إحراز تقدم نحو إبرام اتفاق يحل جميع مسائل الوضع النهائي، تواصل الأمم المتحدة تركيز جهودها على تهيئة بيئة تفضي إلى العودة إلى المفاوضات. وأبرزت الأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخرا مرة أخرى الضرورة الحاسمة للحوار والدبلوماسية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، لسنا بحاجة إلى النظر بعيدا لنجد أمثلة حية للحوار والتعايش على مستوى المجتمع المحلي: فعلى الرغم من الجمود السياسي والتوترات، يواصل الفلسطينيون والإسرائيليون على أرض الواقع العمل كل يوم لبناء مستقبل أكثر سلما وأمنا. ولا يزال هؤلاء الأفراد الرائعون، من الشباب الذين يُنشئون منابر جديدة لزيادة التفاهم الثقافي عبر الخطوط الدينية والوطنية إلى النساء اللاتي يطالبن بدور أكبر في صنع القرار في حكومتي الجانبين، بمثابة مصدر إلهام لنا جميعا لمضاعفة جهودنا من أجل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وأؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين فيما يسعون إلى بناء مستقبل يسوده السلام والعدل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على مستجدات الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد عدت للتو من بعثة استغرقت ستة أيام وشملت إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، حيث استمعت إلى أبناء الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، فضلا عن ممثلي المجتمع الدولي والشركاء في المجال الإنساني. ورسمت تلك اللقاءات صورة للمصاعب والتحديات والفرص المتاحة لتحقيق تغيير إيجابي.

تكافح الأسر الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة اليوم من أجل العيش بكرامة في أرض مجزأة. ويحتاج واحد من بين كل اثنين من الفلسطينيين – حوالي ٢,٤ مليون شخص – إلى المعونة الإنسانية في عام ٢٠٢٠ بسبب أزمة الحماية الناجمة عن الاحتلال والحصار المفروض على غزة ودورات العنف المتكررة وسيطرة حماس المستمرة منذ أكثر من عقد والتي أججت الانقسام السياسي الداخلي بين الفلسطينيين. والقيود الواسعة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وتنقل المدنيين وتزايد عمليات هدم الممتلكات وتدميرها والاستخدام المفرط للقوة ونظم التخطيط التقييدية والتشريد القسري والعقبات التي تحول دون كسب الرزق وتحد من الفرص الاقتصادية، تشكل مجتمعة عوامل للضعف المزمن والحاجة الإنسانية. ويعمل الشركاء في المجال الإنساني لتلبية تلك الاحتياجات المتزايدة في مواجهة القيود المتزايدة المفروضة على العمليات وانخفاض التمويل بشكل قياسي.

وفي غزة، التقيت سلوى، وهي ناجية من السرطان تبلغ من العمر ٥٣ عاماً، والتي أخبرتني بأنه يُثقلها شعور بالخوف فيما تقاسي الدمار وتكافح مرضها وتحاول رعاية أسرتها. وقد سُمح لها بمغادرة غزة لتلقي العلاج الطبي في الضفة الغربية، ولكن تصريحها أُلغي بعد ذلك دون تفسير، مما أدى إلى توقف علاجها البالغ الأهمية وإلى تعميق إحساسها بالقلق وخلق شعور باليأس لديها.

كما التقيت أنس، وهو خريج طب يبلغ من العمر ٢٤ عاماً، والذي تحدث عن الخيارات المحدودة المتاحة للشباب وكيف أن القيود المفروضة على التنقل تحد بشدة من فرص الحياة المنتجة. وأعرب عن قلقه من أن الفلسطينيين في غزة يفقدون طاقتهم وحماسهم، مما يجعل الشباب أكثر عرضة للتطرف ويقود أعدادا كبيرة جدا من الناس إلى محاولة الانتحار.

وتؤكد تلك الحكايات هشاشة الوضع في غزة. ولكنني رأيت أيضًا إمكانات هائلة، ومنها، على سبيل المثال، شابات مثل بيسان البالغة من العمر ٢١ عاما والتي أنشأت بالفعل جمعية خيرية لتقديم المساعدة. وأخبرتني رزان، وهي شابة أخرى: ''لدينا أشخاص يتمتعون بمهارات وقدرات عالية المستوى وهم يفكرون بشكل مبتكر ولكننا بحاجة إلى الفرص''.

وفي عام ٢٠١٩، تسببت أعمال العنف خلال مظاهرات ''مسيرة العودة الكبرى'' عند سياج غزة في جرح وإصابة العديد من الأشخاص. ومنذ شهر آذار/مارس ٢٠١٨، قُتل أكثر من ٢١٠ فلسطينيين، من بينهم ٤٦ طفلا وأصيب أكثر من ٨ ٠٠٠ بالرصاص الحي. وفي حين كان عدد الخسائر أقل في الجزء الأخير من عام ٢٠١٩، إلا أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استخدام إسرائيل المفرط للقوة أثناء المظاهرات واستغلال حركة حماس للأطفال الفلسطينيين.

ويفوق العدد الكبير من الإصابات الناجمة عن المظاهرات طاقة استيعاب الخدمات الصحية المحدودة بالفعل في غزة والتي تعاني من نقص حاد في الأدوية والموظفين والمعدات والكهرباء. وقد احتاج أكثر من ١ ٢٠٠ شخص لإجراء عمليات جراحية تقويمية للأطراف وخضع حوالي ١٥٠ منهم لعمليات بتر، وجميعهم بحاجة إلى إعادة تأهيل على المدى الطويل. وأبلغت منظمة الصحة العالمية عن وقوع أكثر من ٢٠٠ حادث لموظفين في القطاع الصحي في غزة خلال عام ٢٠١٩، مما أسفر عن إصابة ٢٧٠ منهم.

وكان هناك منذ بداية عام ٢٠١٩ أشكال تصعيد متعددة للأعمال العدائية بين الجماعات المسلحة في غزة وإسرائيل، والتي تم احتواء معظمها لحسن الحظ بفضل جهود الوساطة المشتركة بين الأمم المتحدة ومصر. ولكن ٢٩ مدنياً فلسطينياً، فضلاً عن ٣٣ من أفراد الجماعات المسلحة، قتلوا في غارات جوية إسرائيلية وقُتل خمسة مدنيين إسرائيليين جراء الصواريخ العشوائية الفلسطينية. وأحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتفادي إلحاق أذى بالمدنيين أثناء الأعمال العدائية.

وتبلغ نسبة البطالة في غزة ٤٥ في المائة وتبلغ البطالة بين الشباب أكثر من ٦٠ في المائة. ويعيش حوالي ٤٦ في المائة من السكان تحت خط الفقر البالغ ٥,٥ دولار، ويقدر أن ٦٠ في المائة من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ويريد الشباب الذين قابلتهم في غزة، مثل أقرانهم في أي مكان آخر من العالم، ببساطة إحلال السلام وفرصة لحياة منتجة.

وبينما ننوه بجهود حكومة إسرائيل لتسهيل الحركة من خلال زيادة عدد التصاريح للأشخاص الذين يغادرون غزة، إلا أن معدل الموافقة على طلبات التصريح للمرضى بمغادرة غزة عبر معبر إيريز للعلاج الطبي كان ٦٥ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٩. ووفقًا لليونيسف، فإن أكثر من ثلث الأطفال الذين غادروا غزة لتلقي العلاج الطبي خلال الفترة بين شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وتموز/يوليه ٢٠١٩ لم يكونوا برفقة أحد الوالدين بسبب عدم السماح لهم بالخروج.

وننوه أيضًا بالجهود التي بذلتها السلطات الإسرائيلية لتسهيل استيراد وتصدير البضائع وتقليل عدد الأصناف المُقيدة المدرجة في قائمة الاستخدام المزدوج. ومع ذلك، لا تزال هناك قيود كبيرة تقوض الاقتصاد وتعوق القدرة على تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية. ويتفاقم ذلك جراء الانقسام السياسي والإداري الفلسطيني الذي طال أمده، والذي يحد من قدرة مقدمي الخدمات في غزة على توفير الخدمات الأساسية. ويكفي المخزون من قرابة نصف الأدوية الأساسية وحوالي ٣٠ في المائة من اللوازم الأساسية لأقل من شهر واحد. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن القيود التي تفرضها إسرائيل على الواردات تؤثر على إمكانية الحصول على الإمدادات الطبية وصيانة المعدات الطبية.

وفي خضم تراجع المساعدات الخارجية وارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادي، فإن الأشخاص المستضعفين في

غزة محاصرون في حلقة من الفقر المتفاقم وانعدام الأمن المتزايد ولا تتوفر لهم سوى فرص قليلة لتحقيق الاعتماد على الذات. وهم يلجأون إلى آليات مواجهة ضارة تؤثر على الأطفال أكثر من غيرهم. وأبلغت اليونيسف عن ارتفاع معدلات التسرب المدرسي وعمالة الأطفال وزواجهم، ويعاني حوالي ٠٠٠ ٢٧٠ طفل من شكل ما من أشكال الاضطراب العقلي. وبالمثل، رأيت كيف تتعطل حياة ورفاهية السكان في التجمعات السكانية الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة جراء الصواريخ التي تطلقها الجماعات الفلسطينية المسلحة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الصحة العقلية، لا سيما بين الأطفال.

ولكن في إطار تلك الصورة الأكبر، هناك مجال للتفاؤل الحذر. فقد زاد عدد الأشخاص الذين سمحت لهم السلطات الإسرائيلية بمغادرة غزة بنسبة ٤٦ في المائة في عام ٢٠١٩، مقارنة بعام ٢٠١٨، وبلغ أعلى مستوى منذ عام ٢٠٠٧. وارتفع حجم البضائع الخارجة من غزة بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨. وشهد شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ أكبر عدد من البضائع الخارجة مقارنة بأي شهر، أيضًا منذ عام ٢٠٠٧.

وزاد عدد الأشخاص الذين غادروا غزة عبر معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر بحوالي ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨. ووسّعت إسرائيل المنطقة المسموح بالصيد فيها بمحاذاة الأجزاء الجنوبية والوسطى من ساحل غزة إلى ١٥ ميلاً بحريًا قبالة الشاطئ، مما يتيح الوصول إلى المياه العميقة. وأتاح التمويل الذي قدمته حكومة قطر زيادة إمدادات الكهرباء في عام ٢٠١٩ إلى ما متوسطه ١٢ ساعة في اليوم. وكما قالت وكيلة الأمين العام ديكارلو، فإنه بحلول نهاية عام ٢٠١٩، أوجدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ٠٠٠ ٣٧ وظيفة.

ويمنحني هذا التحسن الأمل بشأن غزة إذا بنينا على هذا الزخم. وسيكون من الأمور الأساسية بالنسبة لإسرائيل زيادة تخفيف القيود المفروضة على الحركة إلى جانب اتخاذ تدابير تحفز الاقتصاد، تمشياً مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويجب على السلطة الفلسطينية الامتناع عن عرقلة تخصيص الموارد للناس في غزة كوسيلة لممارسة الضغط على حركة حماس، التي يجب أن تعطي الأولوية لاحتياجات الناس في غزة. ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية.

وفي الضفة الغربية، زرت تجمعا للبدو الفلسطينيين في غور الأردن. وقابلت جميل ومنار، وهما زوجان شابان، واللذين وصفا الضغوط التي يواجهها سكان ذلك التجمع، بما في ذلك هدم المنازل والتهديد المستمر بالمزيد من هدم ممتلكاتهم والقيود المفروضة على حركتهم. ووصفت منار، وهي أم تبلغ من العمر ٢٤ عامًا، مخاوفها الشخصية والتحديات التي تواجهها أسرتها وجيرانها أيضا. وتحدثت عن القلق الذي يساورهم لدى القيام بأنشطة بسيطة مثل توصيل الأطفال إلى المدرسة دون التعرض لخطر المضايقات من جانب المستوطنين الإسرائيليين ودخول الجيش الإسرائيلي إلى تجمعهم وخوفها من عدم قدرتها على حماية أطفالها. ومنازل الأسر هناك غير موصولة بشبكات المياه أو الكهرباء. ورغم أنهم يعيشون في المنطقة منذ السبعينات من القرن الماضي، فإن السلطات الإسرائيلية تعتبر وجودهم غير قانوني.

وتعكس تجربة جميل ومنار تجارب العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث تواجه الأسر صعوبة في تأمين المأوى المناسب والحصول على الخدمات الأساسية وحماية أطفالها وكبار السن. وتقوض القيود الإدارية والمادية الإسرائيلية، التي تقسم الأراضي وتحد من وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد الطبيعية، التنمية الاقتصادية. وتتجلى هذه القيود في أشد صورها في المنطقة جيم، التي تضم ٦٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية، حيث يجعل نظام التخطيط من المستحيل فعلياً

على الفلسطينيين بناء مساكن وبنية تحتية مناسبة. ويتم تخصيص معظم الأراضي العامة للمستوطنات الإسرائيلية أو للاستخدام العسكري فيح ين أن معظم الأراضي المملوكة ملكية خاصة مخصصة كمناطق زراعية أو ”خضراء“.

وتواجه المنازل والعيادات والمدارس وخزانات المياه وملاجئ الحيوانات المبنية من دون تصاريح خطر الهدم أو المصادرة. وفي عام ٢٠١٩، هُدم ٦٢٠ مبنى في جميع أنحاء الضفة الغربية – ولا سيما في المنطقة جيم والقدس الشرقية – مما أدى إلى تشريد أكثر من ٩٠٠ فلسطيني وأثر على إمكانية حصول عشرات الآلاف من الناس على الخدمات وسبل العيش. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٣٥ في المائة في عمليات الهدم ونحو ضعف عدد المشردين مقارنة بعام ٢٠١٨. وعدد المباني التي هدمت في القدس الشرقية هو الأعلى منذ عقدين من الزمن. وهناك أكثر من ٥٠٠ ١٢ أمر قيد النظر اليوم بهدم ممتلكات فلسطينية في المنطقة جيم، ويواجه ما يقرب من ثلث المنازل في القدس الشرقية خطر الهدم لأنها من غير تصاريح بناء.

إن هذه التدابير تزيد من ضعف المجتمعات المحلية، مما يولد الحاجة إلى الدعم الإنساني؛ غير أن المساعدات المقدمة لهؤلاء الفلسطينيين تتأثر كذلك. وقد قدم ما مجموعه ١٢٦ من المباني التي هدمت أو صودرت في عام ٢٠١٩ كمساعدة إنسانية. ويقدر أن ٠٠٠ ١٦٢ فلسطيني يحصلون على خدمات صحية أولية محدودة، معتمدين فقط على عيادات متنقلة. وقد صادرت السلطات الإسرائيلية، في وقت سابق من هذا الشهر، في ٢ كانون الثاني/يناير، مركبة استخدمت لنقل الموظفين الطبيين والمعدات الطبية إلى عيادة صحية متنقلة في مسافر يطا، جنوب الخليل، متذرعة بعدم وجود تنسيق مسبق، مما أعاق حصول السكان على خدمات الرعاية الصحية. وقد مكنت إسرائيل، من خلال مجموعة من التدابير القانونية والإدارية، من إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية ومدينة الخليل، ما أسفر في بعض الأحيان عن إخلاء قسري للأسر الفلسطينية.

وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٣٤٠ هجوما في عام ٢٠١٩ شنه إسرائيليون، بمن فيهم مستوطنون، أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ١٣٥ شخصا وإلحاق أضرار بالممتلكات، بما في ذلك أكثر من ٢٠٠ ٦ شجرة مثمرة، ما يمثل زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. وهذه الهجمات تقوض الأمن المادي للفلسطينيين وسبل عيشهم. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الإسرائيلية لمنع هذا العنف والتصدي له، لا تزال هناك شواغل بشأن وجود ثغرات خطيرة في المساءلة قد تسهم في تفشي هجمات المستوطنين.

ووقع ١١٢ هجوما فلسطينياً على المدنيين الإسرائيليين، بمن فيهم مستوطنون، في عام ٢٠١٩ في الضفة الغربية وإسرائيل، ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ٢٦ آخرين، إلى جانب إلحاق أضرار بالممتلكات الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل ٢٦ فلسطينيا وجُرح ٤٥٥ ٣ على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية في عمليات البحث والاعتقال والمظاهرات والاشتباكات. وثمة مخاوف من الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل في سياق عمليات إنفاذ القانون أثناء الاحتجاجات وغيرها من الاشتباكات. ويضع الأثر المشترك للعديد من تلك التحديات ضغطا على الأسر لمغادرة مجتمعاتها، مما يسهم في تهيئة بيئة قسرية تعرضها لخطر النقل القسري.

وتعمل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على السواء على تقييد حيز عمليات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ولا تزال الجهود الرامية إلى نزع الشرعية عن العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة تقوض قدرتنا على توفير الحماية والمساعدة للمحتاجين. كما نواجه مستويات تمويل منخفضة بدرجة قياسية. إن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠ ذات أولوية عالية، وتطلب ٣٤٨ مليون دولار لتوفير مواد غذائية أساسية

وحماية ورعاية صحية ومأوى ومياه وصرف صحي لـ ١,٥ مليون من أكثر الفلسطينيين ضعفا. وتخصص ٧٥ في المائة من الأموال المطلوبة لغزة.

إنني أحث الدول الأعضاء على زيادة دعمها للعمليات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لكل من خطة الاستجابة الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة. وقد خصص الصندوق الإنساني ٢٧,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩، استفاد منه ١,١ مليون شخص. وكذلك فإن توفير التمويل للأونروا، أكبر جهة فاعلة في المجال الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، أمر بالغ الأهمية من أجل الحيلولة دون حدوث تدهور، خاصة في غزة. ونشجع الدول الأعضاء كذلك على دعم التدخلات التي تعزز التعاون في مجال التنمية الإنسانية وتقلل من اعتماد الفلسطينيين على المعونة الإنسانية. ومثل هذه المساعدة الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية حيث يؤدي التدهور إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة متقلبة أصلا. وإلى جانب التمويل، يلزم تقديم دعم قوي من الدول الأعضاء لكفالة قدرة الشركاء في المجال الإنساني على العمل وفقا للمبادئ الإنسانية والتصدي لأثر الادعاءات غير المدعومة بأدلة ضد الشركاء التنفيذيين.

ومن المهم للغاية أن تعمل جميع الأطراف، بغية الحد من أوجه الضعف على المدى الطويل، على تحقيق التحولات في السياسات المطلوبة للحد من الاحتياجات الإنسانية والوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي. وقد شهدنا تحسينات في غزة في عام ٢٠١٩ تنطوي على القدرة على إحداث تغيير إيجابي في عام ٢٠٢٠ إذا ما تم تطويرها وتوسيعها لتشمل الضفة الغربية. ويجب أن نحفز جهودنا كمجتمع دولي لضمان زيادة قدرة الأسر الفلسطينية على العيش بكرامة.

وأدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فيجب تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وبما في ذلك عن طريق السماح بدخول الإمدادات الأساسية والإغاثة الإنسانية. ويجب ألا تستخدم القوة المميتة في عمليات إنفاذ القانون إلا عندما يتعذر تماما تجنبها من أجل حماية الأرواح.

وفي نهاية المطاف، فإن الحل بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة ليس عملا إنسانيا ولا إنمائيا، بل يكمن في الخطاب السياسي والاتفاق. وفي الختام، أكرر دعوة المنسق الخاص ملادينوف إلى هذه الهيئة، حاثة القادة من جميع الأطراف على حشد الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ خطوات ملموسة لدعم إنهاء الاحتلال وتحقيق سلام دائم يسفر عن وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ فييت نام ونعرب عن تقديرنا لقيادتها القديرة لمجلس الأمن. وكذلك نهنئ الأعضاء الآخرين المنتخبين حديثا – إستونيا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر – ونعرب عن أملنا في نجاحهم، مع بقية أعضاء المجلس، في الاضطلاع بمسؤولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. فهذه المسؤوليات تزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى خلال هذه الأوقات المضطربة بالنسبة لعالمنا.

وأشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة أورسولا مولر، على إحاطتيهما الهامتين بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. إن أي تقييم محايد للحالة يجسد الظروف السياسية

والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية الأليمة في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استغلال شلل مجلس الأمن والدعم الأعمى من حليفه الرئيسي، ومواصلة ترسيخ احتلالها غير المشروع للأرض الفلسطينية وتدمير آفاق الحل السلمي.

فقد انتهى العام الماضي بأرقام مثيرة للقلق، مما يؤكد خطورة الانتهاكات وأزمة الحماية التي يعاني منها الفلسطينيون أطفالا ونساء ورجالا تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وفي عام ٢٠١٩، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٣٤ فلسطينياً وجرحت أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص، معظمهم في غارات جوية وبالذخيرة الحية. وقد بلغ عدد ضحايا مسيرة العودة الكبرى في قطاع غزة أكثر من ٣٠٠ من القتلى الفلسطينيين، من بينهم أطفال، وأكثر من ٠٠٠ ٣٥ جريح على يد قوات الاحتلال منذ بدء الاحتجاجات في عام ٢٠١٨. ويشمل ذلك ٥٠ شخصا فقدوا بصرهم جراء إصابتهم بطلقات نارية في أعينهم و ١٥٠ شخصا بترت أطرافهم و ٢٠٠ شخص آخر من المصابين المتوقعين، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. وقد دفع نطاق الإصابات وحجمها النظام الصحي في غزة المنهك أصلاً إلى نقطة الانهيار.

وقد قرب عام ٢٠١٩ غزة مما توقعه تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في غزة في عام ٢٠٢٠ بأن أثر الحصار الإسرائيلي غير القانوني، الذي يقترب الآن من عامه الرابع عشر والاعتداءات العسكرية سوف تجعل غزة مكانا غير صالح للسكن بحلول عام ٢٠٢٠ إذا لم يتم عكس مسارها. ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية؛ ولدينا تقرير مستفيض يؤكد ذلك. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نسبة البطالة تبلغ ٥٣ في المائة وتزداد على نحو صادم إلى ٦٧ في المائة في أوساط الشباب في غزة، التي ينتشر فيها أيضا الفقر وانعدام الأمن الغذائي واليأس وتصل فيها نسبة المياه غير الصالحة للاستهلاك البشري إلى ٩٧ في المائة تقريبا.

ولولا المساعدة التي قدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وغيرها من أشكال المعونة الدولية، لكانت الحالة قد انهارت منذ وقت طويل. ونعرب عن امتناننا للجمعية العامة على تجديدها بأغلبية ساحقة لولاية الأونروا، وللجهات المانحة على ما قدمته من دعم سخي. ونحث على مضاعفة الدعم في ضوء الأزمة المالية والضغوط الهائلة التي تتحملها الوكالة، بما في ذلك المحاولات المستمرة التي تقوم بها إسرائيل لعرقلة وجود الأونروا وخدماتها في القدس الشرقية المحتلة. ولا بد من تذكير إسرائيل بأنها ليست صاحبة السيادة في المدينة. وأكرر – يجب تذكير إسرائيل بأنها ليست صاحبة السيادة في مدينة القدس الشرقية المحتلة. فلا تزال هي السلطة القائمة بالاحتلال، وهي ملزمة باحترام حصانة الأمم المتحدة والقانون الدولي وجميع القرارات ذات الصلة.

وقد شهد عام ٢٠١٩ أيضا اعتقالات يومية نفذتها قوات الاحتلال. فقد اعتُقل أكثر من ٥٠٠ ٥ فلسطيني، من بينهم ٨٨٩ طفلا و ١٢٨ امرأة؛ وأُطلق سراح بعضهم بعد استجوابهم وسُجن آخرون. وفي الوقت الراهن، هناك أكثر من ٠٠٠ ٥ فلسطيني، من بينهم ٥٠ امرأة و ٢٠٠ طفل، محتجزون في السجون الإسرائيلية، من بينهم ٤٥٠ رهن الاحتجاز الإداري. ويعاني نحو ٧٠٠ من هؤلاء من الأمراض، من بينهم ١٠ مرضى بالسرطان، وجميعهم يتعرضون لمعاملة وظروف لاإنسانية.

كما بلغت أنشطة الاستيطان غير القانونية في إسرائيل معدلات غير مسبوقة في عام ٢٠١٩، على نحو ما أكدته تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وعدد لا يحصى من التقارير الأخرى. وتصاعدت جميع أعمال بناء المستوطنات وتوسيعها، ومصادرة الأراضي، وهدم الممتلكات، والحفريات، واستغلال الموارد الطبيعية. وتواصلت عمليات بناء بأكثر من ٠٠٠ ١٠ وحدة استيطانية جديدة، مما سيؤدي إلى

النقل غير المشروع للآلاف من المستوطنين الإسرائيليين الآخرين إذا لم تتوقف. وبدأ عام ٢٠٢٠ بداية مماثلة، إذ أعلنت إسرائيل بوقاحة عن خطط لبناء ٢ ٠٠٠ وحدة استيطانية أخرى.

كما استمرت بلا هوادة أعمال العنف والإرهاب التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وسُجل نحو ٢٥٦ هجوماً في عام ٢٠١٩، ٥٠ هجوماً نفذتها ميلشييات وعصابات إرهابية، مما تسبب في وقوع قتلى وإصابات وإلحاق الضرر بالمنازل والكنائس والمساجد والبساتين والمركبات.

كما ازدادت التهديدات بالضم في عام ٢٠١٩. وفي حين يواصل المسؤولون الإسرائيليون التباهي بضم إسرائيل غير القانوني للقدس الشرقية ويسعون علناً إلى اتخاذ تدابير لتغيير التكوين الديموغرافي للمدينة وطابعها ومركزها القانوني دون منازع، فقد ازدادت شهيتهم التوسعية.

ومن الواضح أن المسؤولين الإسرائيليين يعتقدون أنهم يحظون بدعم الولايات المتحدة لهذا المخطط غير القانوني، لا سيما بعد قرار كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن القدس وإعلان تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بشأن المستوطنات، ولا يُولون أي اعتبار للقانون – وهو في هذه الحالة القانون الدولي. إن البيانات الأخيرة التي أدلى بها سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل، التي وعد فيها بمنح إسرائيل كل شيء، لم تؤد إلا إلى تعزيز هذا الاعتقاد، كما سُمع في وعود رئيس الوزراء نتنياهو المستمرة بالضم، بما في ذلك بيانه الأخير الذي جاء فيه:

”سنحصل على اعتراف الولايات المتحدة بسيادتنا في غور الأردن، في جميع المستوطنات، الموجودة في الكتل والموجودة خارجها“.

وفي عام ٢٠١٩، تصاعدت عمليات الهدم أيضاً. ودمرت إسرائيل أو صادرت ٦١٧ من المنازل والممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مُتسببة في التشريد القسري لـ ٨٩٨ فلسطينيا. وبالإضافة إلى المنازل، دُمرت المشاريع الإنسانية الممولة من الجهات المانحة وآبار المياه والهياكل الزراعية والألواح الشمسية، ومعظمها في ما يسمى بالمنطقة جيم من الضفة الغربية، التي تُستهدف صراحة بالضم الإسرائيلي.

وفي العقد الماضي، شرد أكثر من ١٠ ٠٠٠ فلسطيني بسبب عمليات الهدم الإسرائيلية، ويتعرض لخطر التشريد الآلاف من الفلسطينيين الآخرين، العديد منهم لاجئون وغالبيتهم يعيشون في القدس الشرقية المحتلة والمناطق المحيطة بها. والتهديدات المستمرة بهدم خان الأحمر ونقل سكانه قسراً تجسد هذا الواقع الصارخ.

”دمروا خان الأحمر صباح الغد، وكل يوم موقعا آخر غير قانوني من مواقع العرب والأوروبيين. مثلما يقع في الحرب، ونحن في حرب – كبدوا خسائر فادحة لجميع الأطراف. ففي العام المقبل ستحظون بالدعم الأمريكي وهذا يكفي بالتأكيد“.

هذه كلمات وزير النقل الإسرائيلي. وبالمثل، قال أحد أعضاء الكنيست:

”إن مستقبل يهودا والسامرة سيتقرر بالأفعال وليس بالأقوال. يجب إزالة خان الأحمر على الفور“.

وقد أدلي بهذين البيانين عقب قرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في فلسطين في الوقت الذي ينضم فيه السياسيون الإسرائيليون إلى رئيس الوزراء وغيره من المسؤولين في السخرية من المحكمة، متباهيين بنواياهم لارتكاب المزيد من الجرائم والتنافس في الإجرام. وقد ازدادت هذه الاستفزازات وأوجه التحريض السافرة طيلة العام، بما في ذلك الاستفزازات ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة. ولا يزال المسؤولون الإسرائيليون ينتهكون بتهور الوضع

التاريخي القائم في الحرم الشريف، ولا يحترمون الوصاية الأردنية ويدعون إلى استيلاء إسرائيل على ذلك الموقع المقدس، مما يؤجج تطرف المتشددين اليهود ويشعل نيران الحرب الدينية.

وقد أدى كل ذلك إلى تفاقم معاناة ومقاساة السكان المدنيين الفلسطينيين وتدمير ملايين الأرواح. وفي الوقت نفسه فإنها تضر كثيرا بآفاق السلام، ما يجعل حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ أبعد من ذي قبل ويرجح وجود دولة واحدة للفصل العنصري على حساب جميع المقيمين في تلك الأرض في المستقبل المنظور.

وبدون اتخاذ إجراءات فورية وملموسة على أساس المساءلة بموجب القانون الدولي، أولا وقبل كل شيء، فإن التوقعات للسنة الجديدة ستكون قاتمة بالقدر نفسه إن لم تكن أكثر سوءا. لقد استمعنا في هذه القاعة قبل بضعة أسابيع (انظر S/PV.8699) إلى بيانات نبيلة عن ميثاق الأمم المتحدة. وكان توافق الآراء واضحا في جميع التعهدات. واحترام الميثاق والقانون الدولي أمر أساسي لضمان السلم والأمن العالميين وصلاحية النظام الدولي القائم على القواعد. ومع ذلك، هناك من يواصلون انتهاك القانون غير مبالين بالعواقب.

وعلى مدى عقود، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إهانة الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وجميع أحكام القانون الدولي ذات الصلة. وكما هو الحال مع معتادي جرائم الحرب فإن احتمال إجراء تحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية لم يردع مسؤولي الحكومة الإسرائيلية والقادة العسكريين الذين يواصلون تحدي مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته بشكل صارخ. ولذلك يجب أن ندعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز سيادة القانون. وهذه مسؤولية وواجب عاجلان ومشتركان لمجلس الأمن والجمعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية وجميع الدول.

لقد حان الوقت لوضع حد للمعايير المزدوجة التي سمحت لإسرائيل بالإفلات من العقاب. وحان الوقت لنقول ”كفى“.

وليس من المنطقي التفاصح في الحديث عن القانون الدولي والمبادئ والالتزامات الدولية، في ذات الوقت الذي نسمح فيه بتمزيقها والاستهزاء بها بصورة منتظمة ودون عواقب. ويتطلب الالتزام بالميثاق الدفاع عنه في جميع الظروف والإصرار على الامتثال له دون استثناءات. وتكتسي المساءلة أهمية بالغة في حالات انتهاكه.

ويجب إدانة جميع أشكال الاستعمار الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وينبغي ألا تمضي التهديدات أو محاولات الضم دون اعتراض، ويجب وقفها على الفور. ويجب صون الميثاق. ويجب الحفاظ على حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ويجب احترام قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب أن يعني هذا الوقف الكامل لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلا عن جميع تدابير الضم وجميع السياسات والممارسات غير القانونية الأخرى، بما فيها العقاب الجماعي وإنهاء حصارها غير القانوني المفروض على غزة وجميع أعمال الاستفزاز والتحريض والعنف.

وإذا ما واصلت إسرائيل تحدي المجتمع الدولي، فمن الواجب عدم التهاون في السعي إلى محاكمة مرتكبي تلك الانتهاكات وفرض الجزاءات عليهم – وأكرر الجزاءات. ومن الواضح في غياب المساءلة أن إسرائيل ستواصل ارتكاب جرائمها وفي التسبب في مزيد من المعاناة الإنسانية وتقويض حل الدولتين على نحو لا رجعة فيه، علاوة على تفاقم النزاع بما يترتب عنه من عواقب وخيمة. ويجب تجنب هذا السيناريو الأسوأ، ويجب على الجميع الوفاء بواجباتهم وتعهداتهم بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن والعدالة.

وليس هذا مجرد تنديد بإسرائيل، بل دعوة إلى احترام القانون وقيمنا المشتركة – التي هي أساس عالم آمن سلمي وينعم بالرخاء. كما أنها دعوة إلى حماية حقوق الإنسان وعدم السماح

بتقويض الحل العادل الذي من شأنه إنهاء هذا النزاع المأساوي في نهاية المطاف. ولا يمكن التقليل من الحاجة الملحة إلى وقف المخططات الإسرائيلية التوسعية وضم الأراضي. ويتعين اتخاذ إجراءات فورية قبل فوات الأوان – أي الوقاية فالوقاية، فالوقاية. وعلينا أن نحول عن ذلك الضم قبل حدوثه. وإن من مسؤوليتنا الجماعية أن نفعل ذلك. وينبغي أن يكون أي حديث عن خطط السلام، وهو أمر متوقع قريبا، عن تحقيق الاستقلال والسيادة الفلسطينيين وليس تعزيز ممارسات الضم الإسرائيلي. وأكرر، ليس تعزيز ممارسات الضم والتوسع الإسرائيليين.

والمبادرات التي تؤيد هذه المخططات غير المشروعة وتتنافى مع توافق الآراء العالمي المكرس في قرارات المجلس لن تجد إلا الرفض ومحكوم عليها بالفشل، مثلما كرر ذلك الجميع هنا في المجلس مرات عديدة، باستثناء وفد واحد. وسيكون الفشل مصير أي مبادرة لا جذور لها في توافق الآراء العالمي والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وذلك ما قاله الجميع هنا. وما برح يكرر هذه الرسالة دائما ممثلو المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وبقية أعضاء المجلس. وأكرر القول بأن الفشل سيكون مصير أي مبادرة لا جذور لها في توافق الآراء العالمي على إنهاء الاحتلال والحفاظ على حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ دون أي تغييرات ما لم يتفق عليها الطرفان عن طريق المفاوضات.

وندعو في هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، إلى تجديد الالتزام بالميثاق. وإذا ما استمرت عرقلة مجلس الأمن في الوفاء بواجباته بموجب الميثاق، فإننا ندعو جميع الدول جميعا ومنفردة، إلى العمل لأجل الوفاء بالتزاماتها السياسية والقانونية والأخلاقية وبتوافق الآراء الدولي الذي طال أمده بغية إيجاد حل عادل لقضية فلسطين. ومن شأن ذلك وحده أن يعود بنا من حافة الهاوية وأن يجعل الحل العادل حتميا وليس ممكنا فحسب. ويجب أن ينهي مثل هذا الحل الاحتلال الإسرائيلي وأن يحقق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، فضلا عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٢).

ومع أن بداية هذا العام لا تبشر بالأمل، فلسنا يائسين بأي حال من الأحوال. وعلى الرغم من الشدائد والنكسات، فما زلنا نواصل السعي إلى إعمال حقوقنا، بما فيها تقرير المصير. ونحن على اقتناع راسخ بحتمية العدالة. والشعب الفلسطيني باق حيث هو. فالملايين منهم متجذرون في ترابنا الوطني ولا يستطيع أحد أن يزحزحهم منه.

وبالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن القضاء على حل الدولتين سيضع حدا للكفاح الفلسطيني من أجل الحرية، فإننا نقول لهم إنهم مخطئون – بل مخطئون تماما. وعلى الرغم من جميع التحديات، فلن نتخلى أبدا عن تطلعاتنا الوطنية المشروعة لأن يعيش الشعب الفلسطيني بحرية وعلى قدم المساواة في وطنه، جنبا إلى جنب مع كل جيرانه، بمن فيهم الشعب الإسرائيلي، في سلام وأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أرحب بالأعضاء الجدد في المجلس.

واليوم، أود أن أخاطب شعباً له تاريخ وتراث غنيان بشكل لا يصدق، تعتبره إسرائيل شريكاً في بناء مستقبل أفضل في الشرق الأوسط – الشعب الإيراني. وللأسف، فإن الشعب الإيراني يحكمه نظام لا يزال يشكل أكبر تهديد للسلام والأمن في المنطقة.

وقد أعلن النظام بفخر أنه يقوم بتخصيب كميات من اليورانيوم أكثر مما كان عليه الحال قبل الاتفاق الكارثي مع إيران. إنه يدعم الإرهاب ويموله، بدلا من الاستثمار في شعبه. وتطلق قواته الذخيرة الحية على المتظاهرين. وكذب النظام بشكل صريح على المجتمع الدولي للتستر على أفعاله المميتة التي أودت بحياة ١٧٦ راكبا وأفراد الطاقم الذين كانوا على متن طائرة ركاب أوكرانية.

ومن المشجع أن نرى أعدادا متزايدة من البلدان تتخذ خطوات لمساءلة النظام، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يمكن ويجب القيام به. ومن المثير أن نرى الشعب الإيراني الشجاع الذي تقمعه حكومته منذ عقود، يقاوم. إن الشعب الإيراني يخاطر بحياته بالنزول إلى الشوارع والمطالبة بحقوقه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه مباشرة بالكلام إلى الشعب الإيراني. إن جيراننا الفارسيين لديهم تراث غني جدا ينبغي أن يفخروا به. منذ عهد الإمبراطورية الأخمينية في عام ٥٥٠ قبل الميلاد، قدم الشعب الفارسي إسهامات حيوية. لقد قدم للعالم أول إعلان لحقوق الإنسان والمساواة العرقية، الذي حرر العبيد وأعطى الناس الحق في اختيار دينهم. وأنشأوا أول نظام ضريبي في العالم وأول خدمة بريدية. واخترعوا أول نظام في العالم لإمدادات المياه، والثلاجة، والجبر، والرسوم المتحركة، والشطرنج والقائمة تطول.

ومن المدهش أن نفكر في التناقض الكبير بين تاريخهم الثري والنظام الحالي. ومن العبث أن شعبا اخترع حقوق الإنسان ووفر الحماية لحرية الدين يحكمه نظام يدوس على كليهما. هذا العبث دفعه للدفاع عن تراثه وتاريخ بلده الغني، وفي حين أن الجمهورية الإسلامية تبذل كل ما في وسعها لإسكات صوته، فإنه يقف قويا وأبيا. ولا يردعه العنف أو التهديد بالسجن. وهو لا يسمح بانتهاك حريته في التعبير لمنعه من نشر رسالته. وأقول اليوم للشعب الإيراني إن إسرائيل تقف إلى جانبه.

إنهم يحتجون لأنهم تعبوا من كذب حكومتهم عليهم. وأود أن أشاطر المجلس قصة إيراني شجاع. كانت لدى نيكتا إسفنداني الشجاعة للانضمام إلى الاحتجاجات في نوفمبر/تشرين الثاني والكفاح من أجل مستقبلها. ومن المفجع أنها تعرضت، خلال أحد الاحتجاجات، لإطلاق النار وقتلت على يد النظام. كان عمرها آنذاك ١٤ عاما. وكأن ذلك لم يكن مأساة بما يكفي، حاول النظام بعد ذلك التغطية على وفاتها. في البداية، أعلن أن وفاتها كانت بسبب شيء آخر، ثم أجبر والديها على القول بأنها ماتت نتيجة التعرض للتسمم.

يبدو أن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة بالنسبة للنظام، باستثناء تحمل المسؤولية. إن آخر حجب لحقيقة إسقاط طائرة الركاب الأوكرانية ليس سوى غيض من فيض، ولكنه كان كافياً لإضعاف آلة الدعاية التابعة للنظام.

وكانت جيلار جباري مذيعة في إذاعة وتلفزيون جمهورية إيران الإسلامية، التي يعين المرشد الأعلى بشكل مباشر رئيسها. وقد استقالت جباري عقب حادث طائرة شركة الطيران الأوكرانية. وبعد أن أعلنت استقالتها، كتبت إلى الشعب الإيراني، تطلب منه أن يسامحها على ما قالت له من أكاذيب طيلة ١٣ عاما. إن النظام الإيراني يكذب على شعبه وعلى المجتمع الدولي. وهو يكذب بشأن برنامجه النووي وطموحاته الإقليمية التي يحركها الإرهاب. إن الشعب الإيراني يعلم أن الوقت قد حان لكي يدرك المجتمع الدولي أن النظام الإيراني مخادع ولا يمكن الوثوق به.

إن الشعب الإيراني يحتج لأنه سئم من إهمال النظام للاقتصاد، وبدلاً من ذلك، ينفق المليارات على عملائه بالوكالة. تعاني إيران من مشاكل خطيرة في البنية التحتية وضعف القطاع المصرفي وانتشار الفساد. ومن المتوقع أن يبلغ عدد الإيرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق ٥٧ مليونا بحلول آذار/مارس من هذا العام. ونتيجة لذلك، تعاني إيران من أكبر هجرة

للأدمغة في العالم. يغادر البلد كل عام نحو ١٥٠ ألفا من أفضل المهندسين والطيارين والأطباء وغيرهم من المهنيين الذين يوجد عليهم طلب كبير بحثاً عن مكان يمكنهم فيه المشي والعيش متحررين من الخوف من الجمهورية الإسلامية.

ومع ذلك، لا يزال النظام يهمل شعبه ويهدر المال على العنف والإرهاب. ومنذ اندلاع النزاع في سورية، أنفقت إيران ما لا يقل عن ٣٠ بليون دولار لدعم الرئيس السوري بشار الأسد. وهي تحول كل عام ٧٠٠ مليون دولار إلى حزب الله و ١٠٠ مليون دولار إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين. وهذه المبالغ لا تذكر بالمقارنة مع ما يقدر بـ ١٠٠ بليون دولار أنفقها النظام على برنامجه النووي. ولا شك في أن هذه الأموال كان من الأفضل إنفاقها داخليا، ولكننا نعلم جميعاً أن النظام لا يهتم بالشعب الإيراني.

إن الشعب الإيراني يحتج لأنه سئم من العنف ومن إطلاق النار عليه من جانب حكومته. وجراء محاولات النظام الإيراني التستر على جرائمه، فإن عدد المدنيين الذين فقدوا أرواحهم في الاحتجاجات منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ غير واضح، ولكن بعض التقارير تشير إلى أن ما يصل إلى ٥٠٠ ١-٥٠٠ ١ إيراني قتلوا على يد حكومتهم بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير.

إن عنف الجمهورية الإسلامية لا يقتصر على داخل إيران ولا الانتقادات الموجهة إليها. وقد استخدم النظام عملاءه بالوكالة لنشر العنف والإرهاب في جميع أنحاء المنطقة. وفي المناقشة التي أجراها مجلس الأمن مؤخرا بشأن تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة، سمعنا جميعا من زميلنا، ممثل اليمن، أن بلده يعاني من أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وألقى باللوم في الحرب هناك على ”الميلشيات الحوثية .. المدعومة من قبل النظام الإيراني.“ (S/PV.8699 (Resumption 1)، الصفحة ٥). وتكلم ضد النظام. فالجمهورية الإسلامية تنشر العنف داخل حدودها وخارجها، وقد ضاق شعبه ذرعا بذلك.

لقد جردت الثورة الإسلامية الشعب الإيراني من حقوقه وحولته إلى مجرد بيادق ضمن خطة النظام للهيمنة الإقليمية. إنهم ضحايا النظام. فلنكن واضحين. إن الحملة ضد تطلعات إيران النووية وبرنامجها المتعلق بالقذائف التسياريةوجدول أعمالها الإقليمي هي حملة ضد النظام الإيراني وليست ضد الشعب الإيراني. علينا تمكين الشعب الإيراني. وترى إسرائيل أن الشعب الإيراني شريك في تحقيق مستقبل أفضل وأكثر أمنا وازدهارا في الشرق الأوسط. إن ما يقوله لنا الشعب الإيراني الآن هو أنه ينظر إلينا كشركاء أيضاً.

يستحق الشعب الإيراني حكومة تحترمه وتحميه، لا حكومة تقتله وتسيء معاملته. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الشعب الإيراني. ويجب ألا نسمح بإسكات أصواتهم عن طريق إغلاق الإنترنت أو السجن أو الموت. ويجب ممارسة مزيد من الضغط على النظام. وقد حان الوقت الآن للتأكد من استمرار جميع الجزاءات وتدابير الحظر ووضع أخرى جديدة. إنها الطريقة الوحيدة للحفاظ على سلامة الشعب الإيراني والعالم بأسره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. إن معالجة هذه المسائل بطريقة عادلة ليس بالأمر السهل ونقدر جهودها وجهود فريقها للقيام بذلك. كما أشكر مساعدة الأمين العامة السيدة مولر على إحاطتها.

وكما ذكرتُ في مناسبات عديدة سابقة، إذا أردنا أن نرى تقدما حقيقيا في عملنا للمساعدة على إحلال السلام في الشرق الأوسط، فيجب على المجلس أن يعالج هذه المسألة

بصورة أكثر توازنا. وبالنظر إلى احتمال أننا سنسمع انتقادات مستمرة لإسرائيل من جانب واحد بشكل غير عادل، أردت أن أغتنم بضع لحظات لإلقاء الضوء على مساهمات إسرائيل في المجتمع الدولي وأن أقدر علنا كل ما تم تجاوزه من عقبات لتقديم تلك المساهمات.

سنحتفل في هذا الأسبوع والأسبوع المقبل، في نيويورك وفي جميع أنحاء العالم، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتحرير أوشفيتز. ولا ينبغي أن يتم تذكير أحد في هذه القاعة بالفظائع التي وقعت خارج كراكوف وفي جميع أنحاء أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. تلك هي الأهوال التي تقودنا إلى القول يجب ألا يتكرر ذلك مرة أخرى أبدا.

وبينما لا يمكننا أبدا أن ننسى أهوال المحرقة التي لا مثيل لها، يتطلع الإسرائيليون باستمرار إلى المستقبل والطرق التي يمكنهم بها تحسين حياة جميع الناس. وقد فاز الإسرائيليون بـ ١٣ جائزة نوبل، بما في ذلك في الكيمياء والاقتصاد. وقد حسّنوا تكنولوجيات الري بالتنقيط التي تسمح بتغذية عدد لا يحصى من الأفراد الذين يعيشون في البيئة الصحراوية في جميع أنحاء العالم. وقد عززوا التقنيات الجراحية التي تحسن نجاح العمليات الطبية.

وفي الواقع، بينما ينتقد العالم إسرائيل، تجعل إسرائيل من العالم مكانا أفضل. وينبغي ألا تغيب هذه الحقيقة عن بال المجلس. ولن أسمح لنا بذلك، وأدعو زملائي بدلا من ذلك إلى تبني محور تركيز أنسب لمجلس مكرس للسلم والأمن الدوليين – وهو تركيز على الطرف الإقليمي الفاعل الذي يؤجج الانقسام والعنف والكراهية؛ على النظام الذي يمول ويدرب المقاتلين الذين يركزون على تدمير إسرائيل؛ على النظام الذي يوفر الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم للحوثيين وحزب الله، ويدعم نظام الأسد، ويسعى إلى التدخل في الديمقراطية الهشة للعراق؛ ذلك النظام الذي يضرب مواطنيه بالرصاص عندما يحتجون على الفساد والأكاذيب وسوء إدارة القيادة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التاريخ الطويل من الدعوة إلى إزالة إسرائيل وتقويض السلم والأمن الإقليميين بعدوانية، كثيراً ما تفلت إيران من التدقيق الجاد من جانب هذا الجهاز. عندما هاجمت إيران ناقلات النفط في الخليج الفارسي ومرافق الطاقة في المملكة العربية السعودية في العام الماضي، التزم المجلس الصمت. وعندما قدمت إيران أسلحة إلى الحوثيين وحزب الله، التزم المجلس الصمت. وعندما سعت إيران إلى دعم القمع الوحشي الذي يمارسه نظام الأسد ضد شعبه، التزم المجلس الصمت.

والأمر ليس كما لو أن سلوك إيران الخبيث يحدث دون علم المجلس. فقد وثقته الأمم المتحدة توثيقا جيدا أو أنه يجري ببساطة على مرأى الناس. إن فشلنا في معالجة الدور المحوري لإيران في زعزعة استقرار المنطقة يبعث برسالة مدمرة للغاية لأولئك الذين يسعون إلى تحقيق السلام والازدهار الدائمين في المنطقة. فهو لا يشجع إلا على المزيد من عدم الاستقرار، مما يضع السلام الذي نسعى إليه جميعا في خطر أكبر.

لقد قلت من قبل إن إسرائيل ليس لديها صديق أفضل من الولايات المتحدة، وسأقول ذلك مرة أخرى اليوم – سواء كان ذلك بتذكير العالم بما فعلته إسرائيل لتقديم مساهمات جوهرية في السلام والازدهار العالميين أو بما تقوم به إيران لإحباط الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. سيفعل الرئيس دونالد ترامب والشعب الأمريكي معاً ما هو مطلوب للوقوف إلى جانب شريكتنا وحليفتنا بل وصديقتنا مراراً وتكراراً.

السيدة فان فليربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيدة أورسولا مولر على إحاطتيهما الشاملتين. تذكرنا الإحاطة التي قدمتها السيدة

مولر، على وجه الخصوص، بأن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تتطلب اهتمامنا الكامل.

وتشعر بلجيكا بقلق خاص إزاء عدم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتدعو المجتمع الدولي إلى التعهد بالتزام أكثر فعالية في هذا المجال. وأود أن أشدد على الدور الحاسم للأونروا في غياب حل دائم للنزاع. وستواصل بلجيكا تقديم الدعم الكامل لولايتها.

إن حل الدولتين، الذي نجدد التزامنا به مرة أخرى، سيتطلب بيئة دولية هادئة، وقبل كل شيء بيئة إقليمية هادئة، على عكس التطورات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة. وندين بشدة جميع السياسات التي تعرض للخطر حل الدولتين. وكما سمعنا، فإن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية مستمرة، إلى جانب تدابير من قبيل التشريد القسري وعمليات الإخلاء والهدم.

وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد لسياسة الاستيطان، التي هي غير قانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). في عام ٢٠١٩، هُدم ٩٧ مبنى ممولاً من الاتحاد الأوروبي – أي بزيادة قدرها ٩٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨. ونحث السلطات الإسرائيلية على وضع حد لعمليات الهدم هذه، وإما إصلاح هذه المباني أو تعويض الشعب الفلسطيني عن الأضرار التي لحقت به، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

إن استمرار سياسة الاستيطان جزء من الضم المتفشي، الذي يتسم أيضا بتنفيذ إسرائيل لنظام قانوني مزدوج خارج الخط الأخضر. كما أن إنشاء لجنة إسرائيلية مشتركة بين الوزارات مكلفة بتقديم مقترحات الضم هو تطور مثير للقلق في هذا الصدد. وكما قلنا من قبل في عدد من المناسبات، فإن جميع عمليات الضم أحادية الجانب تقوض النظام الدولي ولا تعترف بها بلجيكا.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تزايد العنف المتصل بالمستوطنين ونشجع السلطات الإسرائيلية على منع هذا العنف ومكافحة الإفلات من العقاب مكافحة فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات في الحالة في العيسوية والزيادة الملحوظة في العنف تشكل أيضا مصدر قلق بالغ. ويجب على الأطراف المعنية على أرض الواقع أن تتحلى بالهدوء وتمارس ضبط النفس لتفادي أي تصعيد. وتتزايد عمليات التوغل التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، وكثير منها يقع بالقرب من المدارس. ونذكّر إسرائيل بالتزامها بحماية حقوق الطفل واحترامها وإعمالها من خلال ضمان أن تكون المدارس أماكن آمنة للأطفال لا يجوز انتهاكها.

كما أن التصعيد المتكرر للعنف في غزة يعرض للخطر احتمال تحقيق سلام مستقر ودائم. إن جميع أعمال العنف، بغض النظر عن مرتكبيها، غير مقبولة ولا يمكن السماح للإفلات من العقاب بأن يسود. ويجب مراعاة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن القرار الذي اتخذته إسرائيل بحجز جزء من الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية، بموجب بروتوكول باريس، ينطوي على خطر زيادة التوترات. ونشجع الطرفين على مواصلة المفاوضات من أجل إيجاد حل دائم. ونشدد على أهمية تحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

ومن الضروري في ذلك الصدد أن تتعاون جميع الأطراف المعنية لكفالة إجراء الانتخابات في بيئة تشمل الجميع وتفضي إلى المشاركة الكاملة والهادفة والنشطة لجميع المواطنين، بمن فيهم النساء والشباب.

وفي الختام، تؤيد بلجيكا البيان الذي سيدلى به لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ حيث انتهت زميلتي ممثلة بلجيكا بالإشارة إلى الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي، الذي سيعرب عنه في وقت لاحق في مناقشتنا.

وأود بصفتي سفير ألمانيا أن أؤكد على الملاحظات التي أعربت عنها سفيرة الولايات المتحدة بشأن محرقة اليهود وأننا نحتفل بذكرى تحرير أوشفيتز. وفي ذلك السياق، من المهم للغاية ألا نتهاون على الإطلاق في مكافحتنا لمعاداة السامية.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها زميلي ممثل إسرائيل، أود أن أؤكد ما قاله عن احترام الشعب الإيراني وعن أسلوب السياسة الإيرانية، سواء فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والسياسة الخارجية، أو دعم الحركات الإرهابية في المنطقة. وثمة نقطة أود أن أبرزها وتكتسي أيضاً أهمية كبيرة في سياق مناقشتنا بشأن الشرق الأوسط هي مناشدتنا إيران أن تعترف أخيرا بإسرائيل وحقها في الوجود.

وأود أن أبدأ من حيث انتهى المراقب عن فلسطين وأن أذكّر المجلس بالمناقشة التي عقدت منذ أسبوع (S/PV.8699). فقد أصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2020/1) أعربنا فيه عن احترامنا للقانون الدولي وذكرنا أن النظام الدولي يجب أن يستند إلى القانون الدولي. ويجب أن نحترم ذلك البيان وننفذه. وكما قلت من قبل في المجلس فإن القانون الدولي ليس قائمة انتقائية نختار منها ما يناسبنا. ولذلك فإننا جميعا مطالبون بتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. وهي قانون دولي ملزم. ومن بين تلك القرارات، هناك عدة قرارات بشأن الشرق الأوسط. لخصت جميعا في آخر قرار اتخذ بشأن هذه المسألة – القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ووفقا لذلك القرار وغيره من القرارات السابقة، تعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. إن عمليات الضم، التي أعلن عنها وأصبحت الآن جزءا من الحملة الانتخابية الإسرائيلية، تشكل انتهاكا للقانون الدولي. وينطبق ذلك أيضا على التغييرات في وضع القدس. وذلك أيضا انتهاك للقانون الدولي.

وقد ينسى المرء أحيانا أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قرار متوازن جدا يدين جميع أعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحريض والأعمال الاستفزازية والتصريحات المؤججة للمشاعر. وتدين ألمانيا جميع الهجمات على إسرائيل. إن إطلاق الصواريخ من غزة غير مقبول. وألمانيا ثابتة على التزامها تجاه حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وردها المتناسب على الهجمات.

وأود أن أختتم ببعض النقاط. نحن نؤيد بقوة إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ومن الأهمية بمكان أن تشكل الحكومة الفلسطينية على أساس ديمقراطي. وأكرر ما قالته السيدة مولر فيما يتعلق بالحالة الإنسانية الرهيبة. وفي ذلك الصدد، أود مرة أخرى أن أؤكد التزامنا تجاه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونؤمن بأن للوكالة أهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المدارس والنظم الصحية والمستشفيات. وحتى الآن لم يشرح لي أحد أي وكالة أخرى يمكن أن يلجأ إليها الفلسطينيون من أجل الذهاب إلى المدرسة أو إلى المستشفى، إن لم تكن الأونروا.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد جلسة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وأود أن أشكر السيدة ديكارلو والسيدة مولر على إحاطتيهما بشأن الحالة التي يجب أن تدفعنا إلى التصرف.

وباتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أحبط مجلس الأمن عددا من التوقعات والتوصيات التي كان يمكن، لو نفذت، أن تعزز عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. ومما يؤسف له أنه بعد

ثلاث سنوات، يلاحظ وفد بلدي بقلق بالغ أن الحالة في الميدان لا تزال تزداد تدهورا، ولا سيما في الأراضي المحتلة وفي قطاع غزة، الذي يخضع للحصار. وهذا الوضع يجعل الظروف المعيشية للفلسطينيين صعبة للغاية. إن الأنشطة الاستيطانية الجارية، بما في ذلك في القدس الشرقية، ومصادرة الهياكل الفلسطينية أو تدميرها وغير ذلك من عمليات الإخلاء، أعمال تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويدين وفد بلدي، بعبارات لا لبس فيها، البيانات البغيضة والتحريضية بجميع أنواعها التي أدلي بها مؤخرا، غالبا لأغراض انتخابية. ولن تؤدي تداعيات هذه الإجراءات إلا إلى تعميق انعدام الثقة والانقسامات، وبالتالي إلى تقليص احتمال استئناف الحوار بين الطرفين المتوقف الآن للأسف. بيد أن النيجر تأمل في أن تؤدي الانتخابات العامة المقبلة في كل من إسرائيل وفلسطين إلى إيجاد دينامية جديدة لاستئناف الحوار بين الطرفين وتمهد حقا الطريق لإجراء مفاوضات صادقة من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع الذي استمر لفترة طويلة جدا.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يعرب بلدي عن استيائه من تجدد الأعمال الاستفزازية في الأراضي المحتلة واستخدام أجهزة الأمن الإسرائيلية غير المتناسب للقوة في قمع المظاهرات السلمية، ولا سيما في قطاع غزة. ويجب وضع حد للحلقة المفرغة المتمثلة في إطلاق الصواريخ والأعمال الانتقامية العشوائية التي تعقب ذلك، من أجل حماية المدنيين الذين يدفعون الثمن.

ويجب على أطراف النزاع العمل على وقف التصعيد، بما في ذلك من خلال مختلف الهياكل القائمة. ولا تزال الحالة في المنطقة متقلبة للغاية، نتيجة للحوادث الخطيرة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، مثل اغتيال اللواء سليماني وإطلاق الصواريخ الإيرانية على قواعد الولايات المتحدة وأعمال الشغب المستمرة في لبنان والعراق والأزمة في سورية والتوترات والتقلبات فيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني، على سبيل المثال لا الحصر.

وبالنسبة لبلدي، فإن استمرار الحصار على قطاع غزة وغير ذلك من القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع وعلى الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما للنساء والأطفال، أمر غير مقبول. إن النقص المزمن لجميع أنواع الإمدادات نتجية للحصار يجعل حياة سكان غزة غير مطاقة، ويمكن أن يؤدي على المدى الطويل إلى زيادة أعمال العنف واليأس، ولا سيما من جانب الشباب العاطلين عن العمل في تلك المنطقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد من جديد دعم وفد بلدي للجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وأرحب بتجديد الجمعية العامة لولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وندعو جميع المانحين إلى تقديم دعمهم القيم للوكالة حتى تتمكن من مواصلة تقديم الخدمات الحيوية للمحتاجين. وتحقيقا لتلك الغاية، يتمثل الهدف في حماية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وكرامته.

وفي الختام، أود أن أشجع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده سعيا إلى إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، يأخذ في الاعتبار التطلعات الأمنية لإسرائيل وحقوق الفلسطينيين المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير.

ويؤكد وفدي من جديد موقفه المؤيد لحل ينطوي على قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وأي حل يرتكز على القوة، وبالتالي أحادي الجانب بطبيعته، لن يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالة. وفي هذا الصدد، يجب أن يُظهر مجلس الأمن بأنه قادر على الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق أي أن يكفل الامتثال لقراراته لضمان أن ينعم الشعب الفلسطيني، مثله كمثل سائر الشعوب، بالسلام والأمن والاحترام والكرامة.

السيد البعتي (تونس): نشكر السيدة روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، على

إحاطتها الإعلامية القيمة. ونود أيضا أن نشكر السيدة أورسوال مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، على ما قدمته من معلومات هامة.

انقضى على القضية الفلسطينية، التي تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، عقود عديدة، شهد خلالها العالم تحولات وأحداثا كُبرى، في حين لم تراوح هذه القضية مكانها وبقيت من دون حل. بل على النقيض من ذلك، لا تزال الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مستمرة في التدهور بسبب إصرار إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على الاستمرار في ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، وفي تنفيذ مخططاتها الاستيطانية التوسعية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، مما يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين ويقوض أي إمكانية للتوصل إلى سلام عادل وشامل.

على الرغم من كل قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية والحالة العامة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي اللبنانية المحتلة، فان تعنت إسرائيل لم يقتصر على عدم تنفيذ أي من تلك القرارات؛ بل إنها اتبعت نهجا تصعيديا خطيرا باتخاذ العديد من التدابير الانفرادية التي ترسخ الاحتلال وتستهدف أسس ومرجعيات التسوية.

وفي هذا السياق، نعرب مرة أخرى عن قلقنا العميق إزاء الدعوات الهادفة إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية ومواصلة تنفيذ المشاريع الاستيطانية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلا عن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، والتدابير المتخذة للتضييق على الاقتصاد الفلسطيني.

إن الأرقام والإحصاءات المريعة التي وردت في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة مولر هذا الصباح فيما يتعلق بتدهور الأحوال المعيشية والأمنية والاقتصادية الناجمة عن استمرار الممارسات غير القانونية للدولة القائمة بالاحتلال، تمثل مؤشرات خطيرة على ما يمكن أن تفضي إليه الظروف، ليس فقط في الأراضي الفلسطينية، بل في كل المنطقة بأسرها. ولذلك ندعو إلى وضع حد لتلك الممارسات والعمل بجدية للمضي قدما على المسار المفضي إلى حل عادل وشامل.

كذلك ترفض تونس الممارسات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي والديمغرافي للقدس، فضلا عن انتهاك المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية. وتؤكد في هذا الإطار دعمها للوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة، ودور المملكة الأردنية الهاشمية في إدارة الحرم الشريف وصيانته والحفاظ عليه.

إن تونس، انطلاقا من موقفها الثابت المناصر للقضايا الحقة والشرعية الدولية والمتمسك بالسلام، ستواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى استئناف مسار المفاوضات على أساس المرجعيات المتفق عليها، ولا سيما قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، والحل القائم على دولتين، وهو الحل الوحيد الواقعي والناجع لإحلال السلام العادل والشامل. إن تحقيق هذا الهدف إنما يمثل أولوية مُلِحة في استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، يتطلب من المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته القانونية والسياسية بتكريس تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وما يعنيه ذلك من إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

بالنظر إلى أن مسؤولية مجلس الأمن تتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فإننا ندعو إلى زيادة تفعيل دوره لإنهاء الممارسات الإسرائيلية والمضي قدما بمسار حسم الصراع. وفي هذا الإطار، نكرر التأكيد على أهمية قيام مجلس الأمن بزيارة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لكي يتسنى للمجلس الوقوف على أثار الاحتلال ونتائجه المأساوية على حياة الشعب الفلسطيني، ومن ثم اتخاذ ما يلزم من تدابير لإنهاء الاحتلال.

إن تونس في الوقت الذي تؤكد فيه ضرورة وقف استهداف المدنيين، تدعو إلى تفعيل الآليات الدولية القائمة، واحترام القانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، وكفالة توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني إلى حين يتم التوصل إلى حل للنزاع، وتسوية جميع مسائل الوضع النهائي. وفي هذا السياق، ونظرا للأهمية المحورية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، تؤكد تونس من جديد ضرورة الحفاظ على دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ورفدها بالموارد المالية اللازمة.

نشدد أيضا على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وتجاوز الخلافات بين الأشقاء الفلسطينيين وتوحيد صفوفهم بهدف دعم موقفهم التفاوضي وتحقيق تطلعات شعبهم نحو الحرية والاستقلال.

في الختام، نؤكد من جديد أن بقاء القضية الفلسطينية من دون حل، بالاقتران مع تواتر القرارات والإجراءات الإسرائيلية الانفرادية لفرض سياسة الأمر الواقع في محاولة لتجاوز أُطر الحل ومرجعياته، لا يمكن إلا أن يزيد من درجة التوتر والعنف، وتهديد الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. لذلك تشدد تونس على ضرورة الحفاظ على تلك المرجعيات، والحرص على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية باعتبارها الإطار التوجيهي والمرجعية الثابتة لجميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدا بياني، أود أن أسلط الضوء على ما قاله السفيران الأمريكي والألماني عن إحياء ذكرى محرقه اليهود، الذي يجري بالطبع هذا العام. إنها ذكرى هامة جدا. سينضم البعض منا إلى الأمين العام في عطله نهاية الأسبوع في نيويورك لإحياء هذه الذكرى السنوية الهامة.

أنتقل إلى المناقشة المفتوحة. لقد بدأ عام ٢٠٢٠ بأزمة جديده في الشرق الأوسط في أعقاب مقتل قاسم سليماني الذي جاء ردا على الضربات التي شنتها المليشيات العراقية على قواعد التحالف، وأثر إسقاط الطائرة التابعة للخطوط الجوية الأوكرانية في رحلتها PS-752. ما برحت المملكة المتحدة تحث جميع الأطراف على التهدئة بعد تلك الأحداث، وتحث إيران على اغتنام الفرصة والخروج من عزلتها والسعي إلى تحقيق مصالحها المشروعة في المنطقة بصورة سلمية، مع الاحترام الكامل للقواعد الدولية. وأود أن أردد ما قاله ممثل ألمانيا عن الاعتراف بإسرائيل في هذا السياق.

كما تبين لنا الإحاطات الإعلامية التي استمعنا اليها اليوم، من الصواب أن يظل مجلس الأمن ملتزما أيضا بحسم أحد أطول النزاعات المدرجة في جدول أعماله، أي النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وقد أعربنا بوضوح عن قلقنا إزاء الحالة على أرض الواقع، التي تدهورت على مدى السنوات الثلاث الماضية، كما أشار الأمين العام في تقييمه الصادر في الشهر الماضي (انظر S/2019/938). والأرقام التي ذكرتها وكيلة الأمين العام صارخة ومثيرة للقلق. وتقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية وقف هذا التدهور وتهيئة مناخ يفضي إلى السلام.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن ذلك يعني، أولا، الوقف الفوري لتوسيع المستوطنات. وندين إعلان الحكومة الإسرائيلية في هذا الشهر عن المضي قدما في مزيد من الخطط لبناء أكثر من ١ ٩٠٠ وحدة سكنية في جميع أنحاء الضفة الغربية. ويتمثل موقف المملكة المتحدة منذ أمد طويل في أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تقوض جدوى الحل القائم على وجود دولتين. وثانيا، يجب على إسرائيل أن تتجنب أي اقتراح بضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة. وسيكون هذا الإجراء منافيا للقانون الدولي وسيضر بجهود السلام ولا يمكن أن يمر دون معارضة. وثالثا، يجب وضع حد فوري لهدم المنازل

والمباني المملوكة للفلسطينيين، فضلا عن طردهم من منازلهم. ويشكل استهداف المباني الممولة من جهات مانحة في المنطقة جيم مصدر قلق بالغ. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى إيجاد مسار واضح وشفاف للفلسطينيين الذين يرغبون في البناء في المنطقة جيم.

وإذ أنتقل إلى مسؤوليات الفلسطينيين، فإننا ندين، أولا، وبلا تحفظ الهجمات العشوائية التي تشنها جماعات مثل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني على المدنيين الإسرائيليين. فهذه الهجمات غير مقبولة على الإطلاق وتمثل انتهاكا للقانون الدولي ويجب أن تتوقف فورا. وثانيا، ينبغي استئناف الجهود من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية. ونشجع المشاركين في عملية المصالحة على تمكين السلطة الفلسطينية من استئناف مهامها الحكومية بالكامل في غزة وضمان الامتثال لمبادئ المجموعة الرباعية. وثالثا، ندعو السلطة الفلسطينية إلى تحديد موعد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة في أقرب وقت ممكن. فثمة أهمية حاسمة لإجراء انتخابات عامة ديمقراطية حقا بمشاركة جميع الفلسطينيين من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء.

وثمة دور لمجلس الأمن في تحديد بؤر التوتر في النزاعات واحتوائها في المستقبل. ويشكل استئناف احتجاجات ”مسيرة العودة الكبرى“ في آذار/مارس إحدى بؤر التوتر المحتملة هذه. فقد استغل نشطاء من حركة حماس هذه الاحتجاجات بخبث في الماضي. وإن التزام المملكة المتحدة بأمن إسرائيل لا يتزعزع. ويجب أن تلتزم أي احتجاجات بمبدأ اللاعنف. ونكرر الإعراب عن شواغلنا الطويلة الأمد بشأن طريقة تعامل جيش الدفاع الإسرائيلي أمنيا مع الاحتجاجات غير العنيفة، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية والقوة المفرطة، وندعو إسرائيل إلى التقيد بمبدأي الضرورة والتناسب.

وبخصوص الحالة الاقتصادية والإنسانية في غزة، فإنها لا تزال سيئة كما سمعنا. وستقدم المملكة المتحدة حوالي ٢١ مليون دولار كمساعدات إنسانية إلى غزة في هذه السنة المالية. وللمساعدة في معالجة الأسباب الكامنة وراء تلك الحالة، فإننا سنزيد إنفاقنا على برامج التنمية الاقتصادية بأكثر من ثلاثة أضعاف حيث سنقدم نحو ٧٥ مليون دولار بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٣. وفي نهاية المطاف، فإنه لا مجال للقيام بالاستثمارات اللازمة بطريقة مستدامة إلا بتحقيق السلام والاستقرار وتخفيف القيود المفروضة على التنقل وسبل الوصول.

إننا نتفهم ونتشاطر الشعور بالإحباط العميق لدى جميع الأطراف إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. فقد طال كثيرا أمد انتظار التوصل إلى حل عادل ودائم ينهي الاحتلال ويحقق السلام للإسرائيليين والفلسطينيين. ولا نزال ملتزمين بتحقيق حل الدولتين وموقفنا الذي اتخذناه منذ زمن طويل بهذا الخصوص واضحٌ. فنحن نؤيد التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تعترف بها جميع الأطراف، مما يؤدي إلى تمتع دولة إسرائيل بالأمن والأمان وعيشها جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وتملك مقومات البقاء، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي المتفق عليها وعلى أن تكون القدس عاصمة مشتركة لكلتا الدولتين ومع إيجاد تسوية عادلة ونزيهة وواقعية ومتفق عليها لمسألة اللاجئين. ونتطلع إلى العمل مع زملائنا خلال هذا العام للنهوض بأهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والرخاء.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ومساعدة الأمين العام مولر على إحاطتيهما. وأؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم ولتلبية التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين هو من خلال التوصل إلى

حل الدولتين عن طريق التفاوض على أن يحترم هذا الحل المعايير المتفق عليها دوليا والقانون الدولي. وللأسف، فإن التطورات على أرض الواقع آخذة في التدهور وتحول دون استئناف مفاوضات مجدية من أجل حل هذا النزاع الذي طال أمده. وأود أن أجدد التأكيد على أهمية تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك دعوته إلى اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع والتي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين.

ويساورنا القلق إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة في انتهاك للقانون الدولي. كما ندعو إسرائيل إلى وضع حد لعمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، التي شملت أيضا مشاريع يمولها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وفيما يتعلق بالدعوات مؤخرا إلى ضم مناطق في الضفة الغربية، أود أن أشدد على أن الضم سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وسيضر باحتمالات المضي قدما في عملية السلام.

إن التوصل إلى حل سياسي مستدام للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يتطلب أيضا إحراز تقدم بشأن المصالحة بين الفلسطينيين. ونشجع جميع الفصائل الفلسطينية على الالتزام بإجراء انتخابات جامعة وشاملة ونزيهة. ومن المهم إجراء انتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما في ذلك في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، من أجل تجديد الشرعية الديمقراطية للسلطة الفلسطينية وكفالة قوة مؤسساتها.

وللأسف، فإن الحالة في قطاع غزة لا تزال هشة. وندين إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل. وهذا العنف العشوائي واستهداف السكان المدنيين أمر غير مقبول على الإطلاق. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن استهداف المدنيين، تماشيا مع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. ولن تؤدي دورة العنف في غزة إلا إلى وقوع المزيد من الضحايا المدنيين. وهي تقوض الحالة الإنسانية في غزة، مما يؤدي إلى مزيد من المعاناة وتنامي التطرف.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية مواصلة تقديم الدعم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي لا تزال بالغة الأهمية لتوفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما الرعاية الصحية وتعليم الأطفال. وقد ساهمت إستونيا بتمويل إضافي في السنوات الأخيرة من أجل دعم أنشطة الأونروا في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بسورية، نود أن نكرر تأييدنا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكما ورد في ذلك القرار، فإن نجاح العملية السياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وللأسف، ليس هذا هو الحال بالنسبة لمحافظة إدلب، حيث لا تزال الحالة مضطربة للغاية على الرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار المتكررة من جانب مختلف أطراف النزاع. وقد يترتب على استمرار العمليات العسكرية في المنطقة عواقب إنسانية وخيمة ويؤدي إلى تدفق آخر للاجئين لأن تزايد العنف يهدد ملايين المدنيين. ولا تزال الحالة الإنسانية في المنطقة مروعة على الرغم من تجديد آلية تقديم المعونة عبر الحدود في ١٠ كانون الثاني/يناير.

ولا يزال الملايين من الناس في حاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة وإلى الحماية. وقد يضر انعدام الاستقرار في إدلب وتحقيق المزيد من المكاسب العسكرية على يد النظام وحلفائه بآفاق انتقال سياسي مجدٍ.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدايةً أن أشكر وكيلة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو والأمينة العامة المساعدة أورسولا مولر على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا، نذكِّر مرة أخرى بأنه ما من سلام دائم يمكن تحقيقه من دون التمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فضلا عن تعددية الأطراف. وقد طبع غياب هذه العناصر، من الناحية العملية، النزاع العربي الإسرائيلي الذي طال أمده وجعل تحقيق رؤية وجود الدولتين أصعب. كما ذكّرتنا التوترات الإقليمية الأخيرة جميعا بالضرورة الحاسمة للتمسك بمبادئ الميثاق وتعددية الأطراف. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واستئناف الحوار وتجديد التعاون الدولي. وأود التشديد على النقاط التالية.

أولا، هناك حاجة ماسة إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية. فالاتجاهات السلبية التي تسود النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني تُصعّد الخطر الذي يهدد تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة. وفيما يتعلق بمسألة الاستيطان، على سبيل المثال، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه تمّ هدم أو مصادرة ٦٢١ مبنى فلسطينيا في الضفة الغربية في عام ٢٠١٩، مما أدى إلى تشريد ٩١٤ فلسطينيا. وتمثل هذه الأرقام زيادة بنسبة ٣٥ في المائة و ٩٥ في المائة، على التوالي، مقارنة بعام ٢٠١٨. وإذا لم يوضع حد لضم الأراضي بحكم الأمر الواقع، فإن ذلك سيسبب معاناة إنسانية عميقة للفلسطينيين ويجعل تحقيق السلام والاستقرار أمرا مستحيلا. ويجب ألاّ نتغاضى عن هذه الأعمال غير المشروعة. بل على مجلس الأمن أن يتناول المسألة بجدية وأن يجد حلا دائما يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ويتمشى وقراراته. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر تأكيد التزام إندونيسيا العميق بجميع الجهود الرامية إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها ودعمها تلك الجهود، استنادا إلى المعايير المتفق عليها دوليا.

ثانيا، يجب على المجلس أن يكون حازما في دعم القانون الدولي وتعددية الأطراف. وعليه ألا يلتزم الصمت في وجه التهديدات الإسرائيلية المستمرة بضم الأراضي المحتلة رسميا، بما فيها القدس الشرقية. وفي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أكد المجلس أن تغيير خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها الخطوط المتعلقة بالقدس، بخلاف تلك التي اتفق عليها الطرفان عن طريق المفاوضات، يشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي. وما من سبيل آخر للمضي قدما في هذه المسألة غير ضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

أما نقطتي الثالثة والأخيرة فتتعلق بالحالة الإنسانية المزرية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. فلا بد من وقف الحصار والقيود ذات الصلة المفروضة على المدنيين في قطاع غزة، لأنها تشكل عقابا جماعيا بحق الشعب الفلسطيني، يُفرض في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. وفي الوقت نفسه، يشكل توسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية تهديدا خطيرا لحياة كل فلسطيني، بمن فيهم النساء والأطفال.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة من يعانون أهوال الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة والضفة الغربية وأماكن اللجوء. وأود الانضمام إلى الزملاء الآخرين في التشديد على الدور الحيوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ليس بوصفها شريان حياة فحسب، بل أيضا باعتبارها ضمانة لحق الفلسطينيين في العودة. ويسرني أن أسمع من وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مولر عن إمكانات الأونروا وقدرتها على زيادة العمالة في صفوف الشباب الفلسطيني. وإنما نواصل دعمها لهذا السبب.

وأود أن أؤكد مجددا تضامن إندونيسيا حكومةً وشعباً مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعمنا الثابت لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وقد سمعنا من الأمينة العامة المساعدة مولر عمّا تكبدته سلوى وجميل ومنار وأنس من محن. فكم اسماً بعدُ علينا أن نسمع حتى يتم إضفاء طابع إنساني على واقع شعب فلسطين

ومعاناته؟ إذ يرسم ذلك صورة واضحة لما يحدث على أرض الواقع، وكذلك لما يتعين علينا جميعا هنا القيام به من أجل ضمان عدم استمرار هذه المعاناة.

ومن المقلق أن نسمع أن السلطات الإسرائيلية قد قامت في اليوم الأول من عام ٢٠٢٠ باقتلاع ١٤٧ شجرة زيتون في قرية الجبعة في بيت لحم، تملكها ثماني أسر فلسطينية. وتمثل شجرة الزيتون، بالنسبة للفلسطينيين والعديد من المجتمعات المحلية، السلام والقدرة على الصمود. وفي السياق الراهن، قد تمثل شجرة الزيتون أيضا رؤية وجود الدولتين – وهي رؤية سلام في الشرق الأوسط. ويظل الحفاظ على تلك الرؤية من واجب المجلس، من أجل الشعب الفلسطيني في المقام الأول، ولكن أيضا من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وخارجها.

وأخيرا، أجد صعوبة في فهم أن يُنتظر منا إقامة حوار في المجلس في حين لم يردَّ وفد إسرائيل على أي من الاستفسارات التي طرحها زملاؤنا الفلسطينيون اليوم. فعلينا إجراء محادثة في هذه القاعة، ومناقشة سبل دفع الأمور إلى الأمام. ولكن عدم ورود أي إشارة إلى فلسطين في بيان الممثل الإسرائيلي اليوم تبين أن هناك خللا ما في العملية وفي مناقشاتنا حتى الآن. وأجد هذا الأمر محيرا ومؤسفاً. فلا يخدم ذلك غاية السلام. وقد حان الوقت لنا في المجلس للمضي قدما وإيجاد حل.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما المفيدتين والوقائعيتين وإن كانتا مفزعتين بشأن الوضع القائم بين إسرائيل وفلسطين. ويدفع تقرير السيدة مولر عن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى التفكير، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال الفلسطينيين غير المصحوبين بذويهم، الذين يلتمسون المعونة الطبية في بلدان أجنبية. ونحيط علما أيضا بالشهادة الدامغة التي أدلى بها سفير دولة فلسطين.

ونود تناول أربع مسائل هذا الصباح، وهي العملية السياسية، والشواغل الأمنية، واستمرار الاستحواذ على الأراضي الفلسطينية والثقة بين إسرائيل وفلسطين.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي أولا، فإن الغيوم القاتمة التي تخيم على الشرق الأوسط، والتوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، والتوترات القائمة في لبنان واستمرار الصعوبات في سوريا، والعراق واليمن تصرف الانتباه عن المشكلة الأساسية في المنطقة، ألا وهي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وتدعو جنوب أفريقيا مجلس الأمن وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى إعادة التركيز على تلك المشكلة الأساسية.

فعدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط يشكل مصدر قلق بالغ لجنوب أفريقيا. وكما سمعنا من قبل، وكما قال العديد من أعضاء المجلس هنا اليوم، فإن الحل الوحيد المجدي والمستدام للأزمة في الشرق الأوسط هو حل الدولتين الذي يتيح قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب دولة إسرائيلية تنعم بالسلامة والأمن. وأي محاولات للابتعاد عن تلك المفاهيم الأساسية والتّسرع في طيّ ملف مسائل الوضع النهائي ليست سوى أمرا يصرف الانتباه عن الإطار المقبول دوليا لحل الأزمة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يكون من خلال التوصل إلى سلام دائم بين فلسطين وإسرائيل – ولا بديل آخر لذلك – واستعادة جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفقا للحل القائم على وجود دولتين والقرارات ذات الصلة والمرجعيات الدولية.

فيما يتعلق بالإعلان عن الانتخابات الفلسطينية، فإننا نشكر السيدة ديكارلو على المستجدات التي قدمتها بشأن

جهود الأمم المتحدة لضمان إجراء انتخابات فلسطينية شاملة للجميع، وندعو جميع الأطراف إلى بذل جهد متضافر لضمان إجراء انتخابات آمنة وشاملة للجميع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. لقد أكد المجلس دائما، بمن في ذلك الأمين العام أنطونيو غوتيريش، على أن زيادة الدبلوماسية أداة حاسمة للوساطة في نزاعات تبدو مستعصية على الحل. فأين زيادة الدبلوماسية تلك فيما يتعلق بهذا النزاع المستمر منذ أكثر من ٦٠ عامًا؟

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء التوتر الذي يسود قطاع غزة وأدى إلى المزيد من القتل واستمرار النزاع. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى وقف الهجمات العنيفة من كلا الجانبين والعودة إلى المفاوضات. وتعتقد جنوب أفريقيا أن الأزمات الحالية في غزة لن تؤدي إلا إلى ازدياد الخلافبين الأطراف وتقويض أي أمل في استئناف المفاوضات. وتشكر جنوب أفريقيا مصر والأمين العام على التوسط في وقف إطلاق النار الأخير بين إسرائيل وغزة.

وتؤثر الحالة الأمنية الحالية والحصار المستمر المفروض على غزة سلبًا على الحالة الإنسانية، كما سمعنا من السيدة مولر اليوم. وفي هذا الصدد، فإننا نثني على موظفي ومسؤولي وكالة الأونروا لاستمرارهم في تقديم المساعدات الأساسية، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية لسكان غزة.

وفيما يتعلق بالاستيلاء المستمر على الأراضي في فلسطين، فإن المزيد من عدم الاستقرار، في هذه الأوقات المضطربة، لن يؤدي إلا إلى زيادة التوتر. ولن تؤدي تهديدات وبيانات الضم، بما في ذلك لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة، إلا إلى المزيد من التقويض لفرص السلام وإعاقة أي فرصة للتوصل إلى تسوية مستدامة للأزمة. لقد قدمت السيدة روزماري ديكارلو تفاصيل عن الاستيلاء الإسرائيلي المستمر على الأراضي الفلسطينية، والذي تقوم به في تحد لقرارات هذا المجلس مع إدانة عالمية كبيرة.

وتكرر جنوب أفريقيا التأكيد على أن التوسع المستمر للمستوطنات ينتهك القانون الدولي ويقوض احتمالات إحلال السلام ويتعارض مع قرارات المجلس، مما يلحق الضرر بشكل فعلي بمصداقيته باعتباره الهيئة المنوط بها صون السلم والأمن الدوليين. لذلك لا نزال نصر على التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويجب علينا أن نبرز أن الانتهاكات العلنية لقرارات مجلس الأمن يتبعها عادة اتخاذ تدابير أشد صرامة في حق الطرف المسؤول عن هذه الانتهاكات. وندعو أيضا إلى استمرار الأمين العام في تقديم تقارير مكتوبة عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وفيما يتعلق بالثقة بين الطرفين، يجب على المجلس أن يعمل على استعادة الثقة في عملية السلام الشرعية التي استمرت لعقود من أجل الحيلولة دون زيادة تطور الخصومة بين الطرفين. لذلك فإننا نناشد المجلس أن يكون متحدا وموحدا في تشجيعه لإشارات الأمل وبناء الثقة بين الطرفين في محاولة لنزع فتيل التوتر وتهيئة بيئة مواتية لاستئناف الحوار. ويجب على المجلس أن يعالج بشكل حاسم يأس الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين الذين لا يرون نهاية للنزاع الذي بدأه أجدادهم وآباؤهم.

في الختام، فإننا نكرر دعوتنا إلى المجلس للنظر مرة أخرى في إجراء زيارة للمنطقة، ستكون مؤشرا واضحا، وليس انتهاكا للشؤون الداخلية لأي طرف، على أن المجتمع الدولي يواصل دعمه لحل المشكلة الأساسية المتمثلة في أقدم نزاع في الشرق الأوسط. وعلى غرار زيارات المجلس الميدانية الأخرى، فإنها ستتيح أيضًا الفرصة للقاء جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في إسرائيل وفلسطين وتشجيعها على التحرك صوب إحلال السلام الدائم من أجل شعبيها. إن إسرائيل وفلسطين بحاجة إلى المساعدة. ويمكن للمجلس تقديم هذه المساعدة. وجنوب أفريقيا مستعدة للقيام بدورها للإسهام في جهود صنع السلام لمساعدة الطرفين على التحرك نحو السلام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو والسيدة مولر على إحاطتيهما.

تدعو فرنسا إلى الاستئناف العاجل لعملية سلام موثوق بها، في وقت يعد فيه تدهور الحالة الميدانية مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار. وهذا هو الحال خاصة في غزة، حيث الحالة الإنسانية كارثية ،كما ذكرت السيدة مولر، وفي القدس، حيث تتزايد عمليات الهدم والمصادرة والهجمات على الوضع الحالي للأماكن المقدسة.

إن معالم تسوية النزاع معروفة جيداً: الحدود القائمة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي اعن طريق التفاوض بين الطرفين، وحل عادل ومنصف ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين، والقدس عاصمة للدولتين، والترتيبات الأمنية التي تسمح للدولتين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وعلى هذا الأساس، وكما وافق المجتمع الدولي على ذلك، يجب استئناف المفاوضات بين الطرفين بدون المزيد من التأخير لضمان تنفيذ هذا الحل. وسيكون من غير الواقعي والخطير، وقبل كل شيء بالنسبة لإسرائيل، الاعتقاد بأن الحل الذي يخالف تلك المعايير المتفق عليها سيكون قادراً على تحقيق استقرار دائم في المنطقة.

ولهذا السبب تستمر فرنسا في الدفاع عن حل الدولتين، وبالتالي، إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للحياة وديمقراطية، ليس فقط لأنه موقف عادل يتوافق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ولكن أيضا لأنه واقعي. وفي هذا الصدد، من غير المجدي الاعتقاد بأنه من الممكن تلبية تطلعات أحد الشعبين على حساب الآخر، وأنه يمكن تلبية التوقعات السياسية بحوافز اقتصادية حصرا.

يجب إدانة أي سياسة تؤدي إلى تعريض حل الدولتين للخطر. ولهذا السبب أود أن أؤكد من جديد قلق فرنسا البالغ إزاء الأنشطة الاستيطانية الميدانية المتسارعة والتمادي في ممارسات الضم. وقد أتيحت لي في مناسبات عديدة الفرصة لأكرر موقف فرنسا من المستوطنات التي تتعارض مع القانون الدولي. وهذا الموقف لم يتغير، وفقًا لقرارات المجلس، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي لا يمكن أن يخضع لتفسير انتقائي. كما يتفق الاتحاد الأوروبي مع هذا الموقف أيضا.

كما قمنا بإدانة نداءات المسؤولين الإسرائيليين بضم الضفة الغربية بأكملها أو جزء منها. إن أي ضم للأراضي يشكل انتهاكًا خطيراً للقانون الدولي، كما ذكر الأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر، ولا يمكن أن يمر مرور الكرام. وفي هذا السياق، فإننا نناشد السلطات الإسرائيلية أن تتخلى عن أي خطة من شأنها أن تتسبب في حالات الأمر الواقع على الأرض قد تقوض حل الدولتين.

أخيرا، أود أن أعلن دعوة فرنسا إلى إجراء انتخابات فلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية في المستقبل القريب. وتشكل هذه الانتخابات خطوة لا غنى عنها نحو المصالحة الفلسطينية، وهي ضرورية لتعزيز ديمقراطية المؤسسات الفلسطينية. كما أنها تمثل التوقعات المشروعة للشعب الفلسطيني، بعد مرور ١٤ عاما على إجراء الانتخابات الأخيرة، وتشكل كذلك خطوة ضرورية على طريق المفاوضات وتحقيق السلام. ونشجع القيادة الفلسطينية، في هذا السياق، على مواصلة جهودها بغية إجراء انتخابات تعددية وشاملة للجميع. ومن المهم أن تصدر السلطات الفلسطينية على وجه السرعة مرسوما رئاسيا يحدد موعد الانتخابات وأن تسمح السلطات الإسرائيلية، من جانبها، بإجراء الانتخابات على النحو السليم في القدس الشرقية. وفرنسا على استعداد، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، للقيام بدورها كاملا في دعم السلطات الفلسطينية في إجراء الانتخابات. فذلك هو الغرض من العمل الذي بدأناه.

وتدعو فرنسا المجتمع الدولي بأسره إلى اتخاذ إجراءات حتى تتمكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من مواصلة عملها الحيوي. ويساونا القلق، في هذا الصدد، إزاء تزايد عدد العقبات التي تواجه الوكالة وهي تضطلع بمهمتها في القدس الشرقية.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أنه ستتاح للرئيس ماكرون الفرصة لمناقشة هذه المسائل مع كلا الجانبين خلال زيارته لإسرائيل والأراضي الفلسطينية في ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمتي الإحاطتين، وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مولر.

وأود أولا أن أشارك زملائي في الإقرار بأهمية إحياء ذكرى محرقة اليهود هذا العام. فيجب ألا تتحمل البشرية هذه الفظائع مرة أخرى على الإطلاق.

وتواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين الوقوف إلى جانب دولة فلسطين وهي تسعى جاهدة إلى إيجاد حل سلمي وعادل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونؤكد من جديد على الحل المتفق عليه دوليا القائم على وجود دولتين. وعلاوة على ذلك، فإن المستوطنات الإسرائيلية الحالية والآخذة في الاتساع في الأرض الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي – وهي حقيقة لا يمكن أن يغيرها أي قدر من الإبداع القانوني – وتظل هذه المستوطنات تشكل عقبة كبيرة أمام السلام في الشرق الأوسط. ولذلك فإننا ندعو إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، من دون شروط مسبقة.

فمن واجبنا أن نحمي مجموعة نصوص القانون الدولي المقبولة عالميا بشأن هذه المسألة. ومن شأن القيام بخلاف ذلك أن يسمح لنظرة جامحة للقانون الدولي بأن تضعف الركائز الوجودية التي تعتمد عليها جميع الدول، ولا سيما الدول الصغيرة والضعيفة عسكريا. فالمجتمع الدولي لم يفقد الأمل في الحل القائم على وجود دولتين، وينبغي لنا أن نقاوم بصورة جماعية وقوية أي محاولة لتغيير الحالة على الأرض لجعل هذا الهدف المتفق عليه دوليا بعيد المنال أكثر فأكثر. ولكل واحد منا خيار التزام الصمت أو الثبات على المبدأ.

وسنظل نلتزم بسلام وأمن وتنمية فلسطين وإسرائيل وجميع جيرانهما. إن استمرار النزاع يعوق فلسطين في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أشارت حكومة فلسطين، في استعراضها الوطني الطوعي لعام ٢٠١٨، إلى النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني باعتباره عائقا رئيسيا لتعزيز بيئة تمكينية داخلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بغزة، لا تزال الحالة الإنسانية هناك تبعث على القلق البالغ. فالحصار الإسرائيلي لغزة يولد الفقر ويحرم سكان غزة من حقوقهم. وبناء على ذلك، فإننا ندعو مرة أخرى إلى رفع الحصار عن قطاع غزة.

ونكرر الإعراب عن دعمنا القوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وولايتها. فالأونروا تواصل القيام بدور حيوي في دعم الاحتياجات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، ما زال يساورنا القلق إزاء العجز المالي المستمر للوكالة ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على زيادة دعمها المالي من أجل سد ثغرات التمويل الحالية. ونشير، في هذا الصدد، إلى أن الأونروا تحتاج كذلك إلى إمكانية الوصول من أجل القيام بعملها والوفاء بولايتها.

ولا يزال يساور سانت فنسنت وجزر غرينادين القلق إزاء أي محاولات للانحراف عن المعايير المستقرة التي تحكم السعي الحثيث لتحقيق السلام بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين. وقد أوضح مجلس الأمن أنه لن يعترف بأي تغييرات على خطوط ٤ حزيران/

يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان عن طريق المفاوضات. ونكرر التأكيد على أنه يجب أن يكون للشعب الفلسطيني الحق في أن يحكم نفسه وأن يحقق إمكاناته في دولة ذات سيادة ومتصلة الأراضي.

وأخيرا، ينبغي مساءلة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولذلك ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتوصية التاريخية للمحكمة الجنائية الدولية مؤخرا بفتح تحقيق في هذه المسائل. ونحن مدينون للشباب في كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل بحل النزاع. فيأسهم يبعث على الحزن.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يشكر الوفد الصيني وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتيهما.

إن قضية فلسطين مستمرة منذ أكثر من ٧٠ عاما. وهي أساس الاضطرابات في الشرق الأوسط. وهي كذلك جرح في ضمير البشرية. يعاني قطاع غزة، في الوقت الحاضر، من نزاعات ومواجهات لا نهاية لها. وتتواتر أعمال العنف والخطاب التحريضي من جانب الأطراف المعنية. ويتواصل بناء المستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية في التوسع من حيث النطاق والحجم. وتعيش الأرض الفلسطينية المحتلة أزمة إنسانية خطيرة، وعملية السلام في الشرق الأوسط ليست على الطريق الصحيح. ويساور الصين قلق عميق إزاء كل هذا. فبدون حل عادل ومعقول للقضية الفلسطينية، لن يكون هناك سلام أو أمن دائمان في الشرق الأوسط.

وينبغي لنا أن نواصل الالتزام بالهدف العام المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين، فهو السبيل المناسب الوحيد لحل المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية. فالدولة المستقلة هي حق وطني للشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف؛ وهي حق لا يمكن الحيد عنه. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف ذات التأثير الكبير في الشرق الأوسط، بذل جهود مشتركة على أساس مبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتشجيع إسرائيل وفلسطين على حل النزاعات من خلال إجراء مفاوضات على قدم المساواة.

فالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ينص بوضوح على أن بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وينبغي للأطراف المعنية أن تنفذ هذا القرار بجدية، وأن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض المحتلة، وأن توقف هدم منازل الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم، وأن تمنع العنف ضد المدنيين.

وينبغي لنا أن نواصل تعزيز الحوار والمفاوضات والمشاورات السياسية. فلا يمكن حل القضية الفلسطينية إلا بالوسائل السياسية. ولا تؤدي مواجهة العنف بالعنف أو التهديد باستخدام القوة إلى أي نتيجة. وتشجع الصين الأطراف المعنية على الالتقاء في منتصف الطريق ووقف الأعمال العسكرية ووقف الخطاب المؤجج للمشاعر والامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية تقوض الثقة وتجنب أي تصعيد للحالة المتوترة في المنطقة وحماية أسس عملية السلام في الشرق الأوسط بجدية وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف الحوار.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، زار مستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني السيد وانغ يي، مصر وتبادل وجهات النظر مع القيادة المصرية، بمن فيها وزير خارجية البلد، فيما يتعلق بالشؤون الدولية والشرق الأوسط وقضية فلسطين. واجتمع أيضا بالسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية. وقال مستشار الدولة وانغ يي إن الصين ستظل دائما من بناة السلام وداعية للاستقرار ومساهما في تحقيق التنمية في الشرق الأوسط.

ويجب أن نولي اهتماما وثيقا للوضع الاقتصادي والإنساني في فلسطين وأن نساعد على تحسينه. ويساور الصين القلق إزاء الإعلان الأخير للطرف المعني عن خصم إضافي من الإيرادات الضريبية المحصّلة نيابة عن فلسطين. وندعو ذلك الطرف إلى

الوفاء الجدي بالتزاماته بموجب بروتوكول باريس والمعاهدات الدولية الأخرى ذات الصلة، فضلا عن التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ورفع الحصار المفروض على غزة بالكامل في أقرب وقت ممكن بغية تهيئة الظروف اللازمة لتحسين الوضع الاقتصادي والإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وترحب الصين باتخاذ الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار المتعلق بتجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (القرار ٧٤/٨٣). وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل زيادة دعمه السياسي والمالي للوكالة وتقديم المساعدة الملموسة للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة. وينبغي له أيضا زيادة استثماراته بهدف تعزيز بناء الاقتصاد الفلسطيني مجددا، واتخاذ نهج متكامل لتعزيز السلام بواسطة التنمية.

وكما قال مستشار الدولة وانغ يي في مقابلة مع الصحافة المصرية ستواصل الصين الدفاع عن العدالة في مختلف المحافل الدولية. وستواصل الصين تأييدها الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في سعيه لنيل حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود عام ١٩٦٧.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيدة أورسولا مولر على إحاطتيهما. وأخص بالشكر السيدة مولر على تسليط الضوء على بعض الجوانب الإيجابية مهما صغرت، وعلى دعوتنا إلى استخدامها لإعطاء زخم جديد لعملنا الجماعي.

وما برح قادة العالم يرددون مرارا وتكرارا عبارة ”عملية السلام في الشرق الأوسط“ للإشارة إلى الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع بين إسرائيل وفلسطين. وهو نزاع لا تزال تداعياته الإقليمية التي لا يمكن إنكارها تزيد التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ومن أهم الأحداث التي شهدتها السنوات الخمسون الماضية التوقيع على اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ التي أنشأت مجموعة من الالتزامات القائمة على قرارات الأمم المتحدة التي نصت على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وآمنة ومكتفية ذاتيا. مع ذلك، وبعد مرور ما يقرب من ٣٠ عاما لم ينجح الإسرائيليون ولا الفلسطينيون، لأسباب مختلفة، في إجراء حوار يسمح بإجراء المفاوضات اللازمة لحل نزاعاتهم. ويبدو استمرار تآكل السلام ببطء في المنطقة، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني الذي لا يمكن إنكاره في الاستقلال.

لقد تغيّر الكثير منذ ذلك الحين ولا شك أن الجهات الفاعلة قد اختلفت أيضا. ولكننا نرى أن من الضروري لحل هذا النزاع الطويل أن يقرر الطرفان استئناف عملية سلام بزخم متجدد وترمي إلى تلبية التطلعات المشروعة لكلا الشعبين إلى العيش في سلام. والحوار هو السبيل الهام لتحسين حالة المتضررين من النزاع ولاتخاذ خطوات حازمة نحو تحقيق التنمية المستدامة القائمة على العدل وتكافؤ الفرص والسلام والتي يمكن حذوها في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. ويجب على الطرفين أن يكفا فورا عن الإجراءات التي تتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، علاوة على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وأن يكفلا صحة السكان وصون كرامتهم وحريتهم بعد معاناتهم لعدة سنوات من العنف والنزاع.

وندرك نحن المجتمع الدولي أنه يجب أن يهدف عملنا الجماعي إلى الإسهام بطريقة محايدة وفعالة في البحث عن حلول حقيقية لنزاع طالما عرّض حياة عدد كبير من المدنيين للخطر. ويجب علينا المضي قدما مع الحد من العمليات التي لا طائل منها. وتعدُّ المناقشات المفتوحة على غرار مناقشات اليوم منصة لإرسال رسالة واضحة عن توفر إرادة جماعية لإعادة وضع العملية على مسار السلام عن طريق التفاوض، وليس لتوجيه أصابع الاتهام وتعميق الانقسامات. ونفهم أيضا

أن أي مشاركة من جانب مجلس الأمن يجب أن تستند إلى الاعتراف بالحقوق المتبادلة واحترامها، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال وعدم التدخل، فضلا عن إرث التفاهمات الواردة في الاتفاقات السابقة.

وقبل أن أختتم، أود التشديد على بضع نقاط. إن من الضروري الحيلولة دون تصاعد التوترات بين الأطراف. وندعو إلى ضبط النفس واحترام القانون الدولي وأحكام وقف إطلاق النار القائمة. ويجب أن يكون استئناف الحوار الهدف الوحيد والرئيسي لجميع الأطراف. ولا تزال الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة مصدر قلق وتقتضي الاهتمام الكامل من جانب المجتمع الدولي. ونرى أن المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على الشعب الفلسطيني يهيئان جوا من التوتر وانعدام الأمن يلحق الضرر بالنساء والأطفال على وجه الخصوص. ويواجه هؤلاء ممارسات العنف والتهديد والتمييز والتخويف وتقييد حريتهم في التنقل. ولا تتعارض أعمال التوسع مع القانون الدولي فحسب، بل تحول أيضا دون أي إمكانية للوصول إلى حيث يمكن استمرار عملية المصالحة والسلام بين الطرفين.

بيد أن الانقسام العميق بين الفلسطينيين أنفسهم يقوض الجهود الرامية إلى بناء الدولة ويسبب حالة من عدم اليقين يصعب تحمُّلها أيضا. وقد تكون هذه مشكلة يجب على الشعب الفلسطيني حلها قبل أن تتمكن أطرافه من الجلوس وإجراء محادثات عن سلام حقيقي ودائم مع إسرائيل. وبالتالي، فمن الضروري الإصرار على إجراء عملية انتخابية فلسطينية في أقرب وقت ممكن باعتبارها خطوة أولى نحو تحول سياسي جديد من شأنه أن يساعد على تعزيز وضع الفلسطينيين بين الأمم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيدة أورسولا مولر على إحاطتيهما.

فهذه هي المرة الأولى التي نعقد فيها مناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٠. ومن المؤسف أن نبدأ العام مرة أخرى بملاحظة مثيرة للجزع وهي أن المنطقة لم تشهد أي اتجاهات إيجابية بل يزداد فيها التصعيد أيضا. ونرى أن مقتل قائد الحرس الثوري الإسلامي، اللواء سليماني ومعاونيه في بغداد في ٣ كانون الثاني/يناير، في أرض دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة دون علمها أو موافقتها، عملا مرفوضا ويقوض الأمن والاستقرار في المنطقة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والتحلي بحسن التقدير وإعطاء الأولوية للوسائل الدبلوماسية. وبسبب تلك الإجراءات أصبحت المنطقة والعالم على حافة نزاع لم يكن ممكنا التنبؤ بعواقبه نظرا لكون الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط على حافة الانهيار.

ومن شأن الحد من التوترات المفتعلة بخصوص إيران أن يسهِّل نزع فتيل التوترات في المنطقة.

ويجب على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تضع بنفسها معايير لضمان الأمن الإقليمي بصورة جماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري بدء الحوار. فالحالة المتقلبة في الشرق الأوسط اليوم هي إلى حد كبير نتيجة لعدم إنشاء دول المنطقة بعد قنوات اتصال فعالة. وهدفنا المشترك هو مساعدتهم على القيام بذلك. وقد أسهمنا في تحقيق هذا الهدف باقتراح مخطط للأمن في الخليج الفارسي.

وحققنا إنجازات مهمة على المسار السوري. وبفضل الجهود الجماعية التي بذلها المشاركون في الاجتماع المعقود في إطار مسار أستانا، حققنا وقف التصعيد والاستقرار في معظم مناطق سورية. وقد بدأت اللجنة الدستورية عملها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ومن أجل التوصل إلى سلام دائم في سورية، وكفالة عودة الملايين من اللاجئين السوريين إلى ديارهم، يجب أن نركز الجهود على إعادة بناء اقتصاد البلد دون قيود سياسية.

واتخذت في برلين، يوم الأحد، خطوة مهمة إلى الأمام نحو التوصل إلى تسوية سياسية في ليبيا. وعلاوة على ذلك، وكجزء من جهد عام إضافي لوقف التصعيد في ليبيا، عُقدت اجتماعات مع ممثلي القوى الليبية الرئيسية في موسكو في ١٣ كانون الثاني/يناير. ولكن هذه ليست سوى تدابير أولية؛ ويجب أن تستند الآن إلى جهود حقيقية، في المقام الأول داخل الأمم المتحدة ومن خلال الممثل الخاص غسان سلامة. ولم ينظر مجلس الأمن بعد في الاتفاقات النهائية لعملية برلين، ولكن الفرضية الرئيسية للتسوية هي أن الأمر متروك لليبيين لتقرير مصير بلدهم.

ولا نزال نأمل، بفضل جهود المبعوث الخاص مارتن غريفيث، في أن يحرز أيضا تقدم بشأن التسوية اليمنية. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد الحاجة إلى التطبيع السريع للحالة في العراق ولبنان عن طريق تسخير آليات لإجراء حوار واسع النطاق على الصعيد الوطني. إن إحلال الهدوء في هذين البلدين أمر ضروري للمنطقة بأسرها.

وعلى الرغم من اهتمامنا بالنزاعات المحتدمة المذكورة أعلاه، لا يمكننا أن نغفل المسألة الرئيسية التي طال أمدها في الشرق الأوسط، وهي التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية. وكل من يعرف تاريخ المنطقة يدرك أنه في غياب تسوية للقضية الفلسطينية، لا يمكن تحقيق سلام دائم في المنطقة. ومع ذلك، فإن الحلول التي تقدم على أنها عصرية ومبتكرة لا تعمل سوى على تثبيط جهودنا لحل القضية الفلسطينية. والمحاولات الرامية إلى تقويض الإطار القانوني الدولي القائم للتسوية لن تساعد تلك الجهود. إننا نرفض سياسة الأمر الواقع – الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، ونقل السفارة إلى القدس، وإعلان خطط ضم غور الأردن، والنشاط الاستيطاني، وهدم المنازل الفلسطينية – التي تسعى إلى تقويض الأساس المعترف به دوليا للتسوية في الشرق الأوسط. ولا تؤدي هذه الأعمال إلا إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية دائمة في الشرق الأوسط على أساس مبدأ الدولتين.

وفي ظل هذه الظروف، من المهم أكثر من أي وقت مضى تعبئة جهود المجتمع الدولي لدعم الإطار القانوني للتسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية. ويجب أن نعيد تنشيط عمل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط المؤلفة من وسطاء دوليين، وهم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نتغلب على الانقسام بين الفلسطينيين، بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد جميع أصحاب المصلحة المؤكد للمشاركة في الانتخابات العامة على أساس الاتفاقات السابقة بين الفلسطينيين. ونحن على ثقة من أن هذه الانتخابات ستجرى في موعدها المحدد في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية.

ختاما، نشيد بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذي يساعد على استقرار الحالة، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة دعم الوكالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتيهما.

تشعر فييت نام بقلق بالغ إزاء استمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي أسفر عن مقتل ما يقرب من ٣ ٠٠٠ فلسطيني و ٤٦ إسرائيليا في غضون ثلاثة أشهر فقط، بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وندين جميع الهجمات على المدنيين والنساء والأطفال، الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، فضلا عن الاعتداءات على الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المدارس والمحاصيل الزراعية والممتلكات المدنية.

وفي حين أنه لا يزال يتعين إيجاد آفاق لحل الدولتين، من الضروري أن تمارس جميع الأطراف المعنية أقصى درجات ضبط النفس، وأن تمتنع عن جميع أعمال الاستفزاز أو العنف، وأن تنهي الهجمات على المدنيين، وأن تتصرف في امتثال صارم للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا هو السبيل الوحيد لتخفيف معاناة الشعب وإعادة عملية السلام إلى مسارها.

ونكرر تأكيد دعواتنا لإسرائيل بقوة إلى وقف جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية والوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فضلا عن رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء المعلومات المتعلقة بالخطط الإسرائيلية لضم غور الأردن وأجزاء من الضفة الغربية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأعمال غير البناءة والمقترنة ببؤر التوتر الجديدة والخطيرة في المنطقة، لن تسفر إلا عن إصابات ومعاناة أكبر للمدنيين، وليس حلولا تؤدي إلى السلام والتنمية المستدامين في المنطقة.

ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، ودور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومصر، ونؤيد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونشيد بجميع الجهود والمبادرات الفلسطينية التي تبذلها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لتعزيز الوحدة وتحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في غزة.

وتؤكد فييت نام مجددا تأييدها لكفاح الشعب الفلسطيني المشروع لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة. ونؤمن إيمانا قويا بأن الحل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين هو إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية في سلام وأمن واعتراف متبادل. ونظرا للسياق الإقليمي المزعزع للاستقرار، فقد حان الوقت ليعزز مجلس الأمن الجهود الرامية إلى منع تعريض التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق السلامة والأمن المستدامين في الشرق الأوسط للخطر.

وفي حين أن الأسباب الجذرية لقضايا الشرق الأوسط لم تعالج بعد، فإن فييت نام تشعر بقلق عميق إزاء التطورات المثيرة للجزع التي حدثت مؤخرا في المنطقة. ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على التمسك بميثاق الأمم المتحدة، واحترام التزاماتها والوفاء بها، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة تصعيد التوترات، وحل جميع النزاعات بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات موجزة عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنعلِق هذه المناقشة المفتوحة في الساعة ١٣/٠٠ وسنستأنفها في الساعة ١٠/٠٠ من صباح الغد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): في غياب عملية سياسية ذات مصداقية لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، من الأهمية بمكان أن نواصل بناء الأسس المؤسسية والاقتصادية لدولة فلسطينية. وتواصل النرويج تقديم المساعدة في هذه الجهود، كما فعلنا منذ عملية أوسلو، وسنواصل القيام بذلك بوسائل منها رئاسة الاجتماع المقبل لمجموعة المانحين الدوليين لفلسطين، في إطار لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق

المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، الذي سيعقد في بروكسل هذا الربيع.

وتدعو الحاجة إلى مواصلة الجهود الأخيرة لحل القضايا الاقتصادية المعلقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بغية تحسين الحالة المالية للسلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن تيسير التجارة وتخفيف القيود المفروضة على التنقل والوصول شرطان مسبقان لاقتصاد فلسطيني أكثر استدامة.

لقد أدى اندلاع أعمال العنف الأخيرة إلى تصعيد التوترات حول غزة. وتشير النرويج إلى الآثار الإيجابية لجهود المانحين وضرورة مواصلة البرامج الإنسانية وبرامج البنى التحتية. وتشكل الأزمة الصحية المستمرة مصدر قلق خاص. ونحث جميع الأطراف على العمل عن كثب مع الأمم المتحدة لكفالة خطوط الإمداد المناسبة إلى غزة.

ولا يزال موقف النرويج واضحا من إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وتشكل تلك المستوطنات انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل.

وترحّب النرويج بخطط إجراء انتخابات عامة في فلسطين هذا العام. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة أمر هام لتجديد شرعية المؤسسات الوطنية الفلسطينية. ونشجع جميع الأطراف، بما فيها السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية وإسرائيل، على العمل بصورة بناءة لتيسير الانتخابات وإجرائها في جميع أنحاء فلسطين، بما في ذلك في القدس الشرقية وغزة.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الحالة في المنطقة.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة وإيران خلال الأسابيع الماضية، وإزاء تصعيد العنف في العراق. وفي حين يبدو أن الحالة قد هدأت في الوقت الراهن، فإن النزاع لا يزال دون حل. وتحث النرويج جميع الأطراف المعنية على تخفيف التصعيد وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتواصل من خلال الحوار والدبلوماسية. إن شعب العراق يستحق السلام والأمن. وسيؤدي المزيد من التصعيد إلى تعرض استقرار العراق وسلامته الإقليمية للخطر. ويجب أن نحمي التقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك من خلال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة مهمة للأمن الإقليمي والعالمي وتظل أساسية لاستمرار الثقة في الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي. وبينما نأسف لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من الخطة وإعادة فرض الجزاءات، فإننا نعرب عن قلقنا الشديد إزاء الخطوات التي تتخذها إيران للحد من امتثالها لالتزاماتها النووية. وتحث النرويج إيران على العودة دون إبطاء إلى الامتثال الكامل لأحكام الاتفاق النووي. إن جهود الشركاء الأوروبيين للحفاظ على الخطة، في إطار آلية حل المنازعات المنصوص عنها في الاتفاق، تحظى بدعمنا الكامل.

ولا يزال تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يشكل أولوية بالنسبة للنرويج. ونحن على استعداد لدعم أي مسعى يرمي إلى تحقيق ذلك الهدف. وإذا كنا قد تعلمنا من الأسابيع الماضية أي شيء، فهو أن الدبلوماسية وتخفيف التوتر والعمليات السياسية ذات المصداقية هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى منطقة أكثر استقرارا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على جهودكم المحمودة خلال رئاستكم لمجلس الأمن للشهر الجاري. كما أتوجه بالشكر للزملاء المندوبين الدائمين الذين خصصوا بياناتهم للحديث عن

جوهر البند محل النقاش، ولم يساهموا في حرفه عن مضمونه؛ ألا وهو القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل.

يصادف العام الحالي الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي رافقتها القضية الفلسطينية على مدى ٧٣ عاما من عمرها، وكانت العيون خلالها ترنو لدور فاعل لمنظمتنا هذه، دور يتيح حلا عادلا يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني ويعيد الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أنها لم تلق من هذه المنظمة إلا مواقف لم تجد طريقها للتطبيق، فكانت وكأنها لذر الرماد في العيون.

لقد كان للقضية الفلسطينية ولمسألة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة النصيب الأكبر من الاجتماعات والقرارات والبيانات والتصريحات. لكن للأسف بقيت منظمتنا، بضغط من بعض الدول الدائمة العضوية في هذا المجلس، عاجزة عن وضع قراراتها وعباراتها موضع التنفيذ، وتحقيق آمال الآباء المؤسسين بإعلاء قيم العدالة المبنية على احترام مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، ووضع حدّ لأعمال العدوان والاحتلال والهيمنة. والأنكى من ذلك هو قيام ممثل الأمانة العامة، المنسق الخاص لعملية السلام نيكولاي ملادينوف، بانتهاك التزامات ولايته وتجاهل الحديث عن الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري في إحاطاته، بهدف التعتيم على الجرائم الإسرائيلية الخطيرة فيه.

ويحق لنا أن نسأل بعد مرور عشرات السنين على الاحتلال الإسرائيلي: ألم يحن الوقت بعد لينعم أهلنا في الجولان السوري المحتل وفلسطين ولبنان بالحرية من نير الاحتلال؟ ألم يحن الوقت بعد لوضع قرارات منظمتنا موضع التنفيذ؟ ألم يحن الوقت بعد لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي أكد عليها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ المتخذ قبل ٧٣ عاما؟ ألم يحن الوقت ليضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته لحفظ السلم والأمن الدوليين وإرساء السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط بدلا من تبديد طاقاته وهدر إمكاناته واستغلال منبره لخدمة مخططات بعض الدول النافذة فيه؟

لقد شجع عجز الأمم المتحدة عن إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية البعض على محاولة التنصل من الالتزامات القانونية والمرجعيات المعتمدة والسعي لقلب الحقائق وتكريس الاحتلال. وهذا ما تجلى فيما شهدناه خلال الأشهر الماضية من تصرفات انفرادية استفزازية تتمثل في قيام الإدارة الأمريكية باعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ثم إعلانها عما أسمته "الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل"، وصولا إلى محاولتها شرعنة الاستيطان.

ويؤكد بلدي إدانته القوية لهذه القرارات ويعتبرها مجرد تصرف أحادي الجانب صادر عن طرف لا يملك الصفة ولا الأهلية السياسية ولا القانونية ولا الأخلاقية ليقرر مصائر شعوب العالم أو ليتصرف بأراض هي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية وفلسطين المحتلة. ويجدد بلدي مطالبته مجلس الأمن بإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف ممارساتها الرامية لتشويه تاريخ الجولان السوري المحتل وسرقة آثاره ونهب ثرواته، بما فيها النفط السوري الذي تسعى لاستخراجه ونهبه بالتعاون مع شركات من بينها شركة "جيني Genie" الأمريكية، التي يضم مجلس إدارتها شخصيات ذات تاريخ معروف في نهب ثروات دولنا، ومن بينها نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني، والثنائي جاكوب روثتشيلد وروبرت مردوخ، والمدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جيمس وولسي، ووزير الطاقة الأمريكي السابق بيل ريتشاردسون وغيرهم.

ونطالب أيضا بوقف جرائم إسرائيل الرامية لتغيير طابع الجولان الديمغرافي وهويته الوطنية السورية من خلال مصادرة أراضي المواطنين السوريين الصامدين فيه بهدف توسيع المستوطنات اللاشرعية وإقامة مشاريع احتلالية جديدة، كمشروع

توليد الطاقة الكهربائية بالرياح، وإجبار أهلنا في الجولان على تسجيل أراضيهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم لدى دائرة الملكية الإسرائيلية، تحت طائلة مصادرة أراضي المعترضين على ذلك، وتنظيم ما سمي زورا بـ ”الانتخابات المحلية“، وهي كلها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني الذي يتعامل معه البعض بازدواجية فاضحة في المعايير وبنفاق فاق كل الحدود.

ختاما، تؤكد حكومة بلدي أن الجولان السوري المحتل هو جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، وأن استعادته إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وبكافة السبل التي يكفلها القانون الدولي، ستبقى الأولوية للسياسة السورية والبوصلة التي لن نحيد عنها.

وتؤكد سورية دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني، وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. ويجدد بلدي مطالبته بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد بوبوليسيو برداليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بيرو بعقد المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الشاملتين للغاية.

إننا نتابع بقلق بالغ الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين. فعملية السلام تعاني من الركود جراء تصلب المواقف وغياب الحوار بين الطرفين وتكرار وقوع حوادث عنف. والسيناريو الحالي مزعزع للاستقرار بالنسبة للشرق الأوسط والمجتمع الدولي ولا يمكن تحمله. ونشعر بالجزع من أن آفاق التوصل إلى حل سياسي تبدو وأنها تزداد بعدا وأن القرارات والإجراءات الانفرادية أو الإعلانات المتعلقة بها قد تزيد من تصعيد العنف.

وإذ تسترشد بيرو بالتزامها بتعددية الأطراف والقانون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فإنها تؤيد حل الدولتين، مع وجود حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وذلك من خلال إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين. كما يجب أن تحدد هذه المفاوضات الوضع النهائي للقدس. ولذلك، فإننا نشجع الزعماء السياسيين والدينيين في إسرائيل وفلسطين وجميع من لديهم القدرة على التأثير على التصرف بروح المسؤولية وتشجيع إعادة استئناف حوار رفيع المستوى يسمح للشعبين والشرق الأوسط ككل بإحراز تقدم نحو تحقيق السلام المستدام. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، الامتثال لقرارات مجلس الأمن. ونرى أن ثمة حاجة ملحة على وجه الخصوص إلى وضع حد للممارسة المتصاعدة المتمثلة في بناء المستوطنات وهدم الممتلكات وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. فهذه الممارسات تقوض حل الدولتين وتتعارض مع أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما نشدد على الحاجة الملحة إلى التصدي فورا وعلى نحو متزامن للأزمة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على السكان الفلسطينيين والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة جراء خفض التمويل المخصص لبرامج المعونة.

وللتغلب على هذا الواقع المعقد، نرى أن من الضروري معالجة أسبابه الجذرية، ولا سيما نقص السلع والخدمات الأساسية ونقص الوظائف، فضلا عن العزلة المفروضة على ملايين الفلسطينيين في قطاع غزة. والحالة الراهنة توفر أرضا خصبة لأولئك الذين يروجون للعنف والتطرف. وفي هذا الصدد، نشجع على مواصلة مشاريع البنية التحتية والتنمية وتعزيز الجهود

الرامية إلى تمكين السلطة الفلسطينية من مواصلة السيطرة الفعلية على المنطقة وكفالة تمتع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالحصول على تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به.

ونظرا للحالة البالغة الحساسية في الخليج الفارسي، فإننا نكرر النداءات حسنة التوقيت التي وُجهت إلى زعماء الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية لإظهار مؤشرات ملموسة على الاعتدال والالتزام بالسلام واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب إدارة جميع الخلافات من خلال المسار السياسي والدبلوماسي، وليس باللجوء إلى الخيار العسكري أبدا.

ونغتنم هذه الفرصة لنحث السلطات الإيرانية على عكس مسار التدابير الرامية إلى خفض التزاماتها التي تم التعهد بها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكل أداة أساسية للحفاظ على نظام عدم الانتشار ولتحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي. كما ندعو إلى إجراء تقييم دقيق بشأن فرض أي جزاءات وطنية جديدة، نظرا لما لها من آثار على المدنيين الإيرانيين ولأنها قد تؤدي إلى تفاقم التوترات الحالية وزيادة تقويض الثقة. ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات المكرس في ميثاق الأمم المتحدة يكتسي أهمية خاصة في هذا السياق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ولانضمامكم إلى مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. كما أتقدم بالتهنئة إلى الأعضاء الجدد في مجلس الأمن. ولا يفوتني أن أعرب عن فائق التقدير للأعضاء الخمسة الذين غادروا مجلس الأمن مع نهاية العام الماضي.

وأشكر السيدة ديكارلو والسيدة مولر على إحاطتيهما.

فيما يتصل بالتصعيد الأخير في الشرق الأوسط، فإننا نؤكد على ضرورة بذل كل الجهود اللازمة للتهدئة وللحد من التوتر وتجنيب المنطقة أي تهديد لأمنها واستقرارها. كما نؤكد على حرص الأردن الدائم على دعم العراق، والحفاظ على أمنه واستقراره وازدهاره، وحماية شعبه بكل مكوناته، ومساعدته في التصدي لتهديد الإرهاب. فالإرهاب تهديد لنا جميعا في المنطقة والعالم، ويشكل خطرا أمنيا وأيديولوجيا. ولا بد لنا مجتمعين من مواجهة التنظيمات الإرهابية أينما كانت.

وفيما يتصل بالأزمة السورية، فيجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده والبناء على ما تحقق للوصول إلى حل سياسي - حل يحفظ وحدة سورية وتماسكها وسيادتها، ويعيد لها أمنها واستقرارها، ويخلصها من الإرهاب.

وفي ليبيا، فإننا نؤكد أهمية اعتماد الحل السياسي وإسناد جهود الأمم المتحدة سبيلا لتجاوز الأزمة وضمان أمن ليبيا واستقرارها ووحدة أراضيها.

وتبقى القضية الفلسطينية قضيتنا المركزية وجرحنا الأعمق والمسبب الرئيس للأزمات التي تعصف بالشرق الأوسط، إذ تستمر الإجراءات الأحادية الجانب، والعنف، والظلم، وبناء المستوطنات، وعدم احترام القانون الدولي من قبل إسرائيل. وتستمر وتيرة الانتهاكات والاعتداءات التي تقترفها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في القدس المحتلة في التصاعد بشكل ممنهج وخطير، يسعى من خلاله الاحتلال الإسرائيلي بشتى الوسائل والأساليب إلى فرض أوضاع جديدة فيها تؤدي إلى تغيير هويتها وطابعها العربي والإسلامي ووضعها القانوني، والمساس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، خاصة المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وبشكل يهدد جديا هذه المقدسات وسلامتها.

إن هذه الاعتداءات والانتهاكات المدانة دوليا تشكل خروجا صارخا على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني

وانتهاكا سافرا للشرعية الدولية التي عبرت عن نفسها بشكل متكرر ومنتظم منذ وقوع القدس الشرقية والضفة الغربية تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ من خلال القرارات العديدة الصادرة عن أجهزة منظمة الأمم المتحدة المختلفة، بما فيها مجلس الأمن، والتي اعتبرت كل الإجراءات والانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، باطلة بطلانا مطلقا ومعدومة الأثر قانونيا وسياسيا.

إن المملكة الأردنية الهاشمية، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، مستمرة في مواجهة الاعتداءات على مقدساتها بكل حزم وبجميع الوسائل الدبلوماسية والقانونية المتاحة. ولن ندخر أي جهد في التصدي لها وسنستمر في العمل الدؤوب على حماية المقدسات وصيانتها ورعايتها. ونحيي، في هذا السياق، الدور الذي تضطلع به لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية الشقيقة.

لا يمكن الوصول إلى عالم أكثر سلاما دون شرق أوسط مستقر. والاستقرار في الشرق الأوسط غير ممكن دون سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال تجسيد حل الدولتين سبيلا وحيدا للسلام في الشرق الأوسط، والذي تقوم بمقتضاه دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على التراب الوطني الفلسطيني وعلى خطوط ٤ حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ولا بد لي من التأكيد في هذا الصدد أن السلام في الشرق الأوسط هو أيضا السبيل لحياة مليئة بالأمل وفرص الازدهار والتقدم لملايين الشباب في منطقتنا والعالم والذين يتوقون لحياة ومستقبل أفضل. وقد حرصت المملكة خلال عضويتها في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على تقديم القرار التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن الشباب والسلام والأمن، بهدف المساهمة في إدماج الشباب كشريك أساسي في بناء السلام، وتمكينه من إطلاق قدراته واستثمارها في صنع السلام المستدام ومكافحة التطرف، وحمايته من التأثير السلبي للنزاعات والحيلولة دون سقوط الشباب في بيئة الاستهداف والتجنيد لصالح قوى الظلام والعنف والتطرف. وعلينا لضمان فعالية المنظمة وميثاقها، أن نعمل مجتمعين على أن نبقي فئة الشباب في مقدمة أولوياتنا لبناء السلام الشامل والعادل من خلال هذه المنظومة.

وختاما، أقتبس من خطاب الملك عبد الله الثاني بن الحسين أمام البرلمان الأوروبي الأسبوع الماضي حين قال،

”علمني والدي، المغفور له بإذن الله الملك حسين، أن صنع السلام هو دائما الطريق الأصعب ولكنه الطريق الأسمى“.

فلنستمر بالعمل معا من خلال هذا المجلس مع الأشقاء الفلسطينيين ومع الأصدقاء والشركاء ومن خلال منظومة الأمم المتحدة، في التصدي الجاد للتحديات الماثلة أمامنا لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين متبقين على قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم بعد موافقة أعضاء المجلس تعليق هذه الجلسة حتى الساعة ١٠/٠٠ من صباح غد، الأربعاء ٢٢ كانون الثاني/يناير.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.